وزارة التعـــليم العالـــي والبحـث العلمـــــي
جامعـة الدكتور يحي فارس- المدية-

كليـة الـعلوم الاقتصادية والعلوم الـتجارية وعـلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات

– دراسة حالة مؤسسة نفطال بولاية المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة
حيولة خديجة

تحت اشراف الدكتورة
داود خيـرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.حميدي كلثوم	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د.داود خيرة	أستاذ محاضر أ	مقررا
د.باصور رضوان	أستاذ محاضر ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

وزارة التعـــليم العالـــي والبحـث العلمـــــي
جامعـة الدكتوريحي فارس- المدية-

كليـة الـعلوم الاقتصادية والـتجارية وعـلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات

– دراسة حالة مؤسسة نفطال بولاية المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلومالمالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة
حيولة خديجة

تحت اشراف الدكتورة
داود خيـرة

السنة الجامعية 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم
١٥٦٠

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

والدي رحمة الله عليه.

أمي قرة عيني.

أخي الذي كان سندا لي طيلة هذا المشوار.

إلى إخوتي وأخواتي.

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل الذي من علي بنعمة الصحة والعافية ووفقني لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة الفاضلة

"داود خيرة"

المشرفة على هذه المذكرة، شاكرة لها على حسن توجيهها وإرشادها لي.

وأسأل المولى -عز وجل- أن يجزيها خير جزاء وأن يبارك لها في وقتها وجهدها.

وأثني على كل من ساعدني في إتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

وأتوجه بالشكر سلفا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

ملخص

انطلاقا من الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات وعلى ضوء أهمية الإفصاح المحاسبي، تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي، وكيف يؤثر هذا الأخير على الحوكمة وأهم محددات جودة الإفصاح التي تؤدي إلى تعزيز الحوكمة، وكذلك طبيعة الإفصاح المحاسبي المطبق في القوائم المالية لمؤسسة نفطال بالمدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تطرقنا لهذا الموضوع وفق المنهجية العلمية، فتم إعداد استبانه موزعة على عينة الدراسة في مؤسسة نفطال بهدف جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss باستعمال الأساليب الوصفية الاستدلالية لاختبار صحة الفرضيات التي تتمثل في مدى التزام المؤسسة بالحوكمة وجودة الإفصاح.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الإفصاح المحاسبي يؤثر بالإيجاب على حوكمة شركة نفطال

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

In the shade of the increasing study about a corporate governance, and also with importing of disclosure,this study aime to identify the relationship between the governance and disclosure. How disclosure affects governance of the activation governance as well as the nature of the accounting disclosure applied in the financial statement of the Naftal Corporation in the range.

To achieve the goals of this study we discussed for this subject is treated according to the scientific methodology, A questionnaire list was prepared for the research problem, and it was distributed to the study sample in the naftal foundation, with aim of information the necessary data and information are analyzing it using the statically program Spss using inferential descriptive methods, to test the validity of the study's hypotheses, which are represented in the compliance with the governance disclosures and the quality of disclosures in naftal Corporation.

Key words: governance, accounting disclosures.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	-
إهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**V**
المقدمة العامة	**ب– هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الحوكمة	**3**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الحوكمة	**3**
المطلب الثاني: أهداف وأهمية الحوكمة	**9**
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للحوكمة	**16**
المبحث الثاني: حوكمة الشركات (الآليات، الأطراف المعنية بتطبيقها)	**25**
المطلب الأول: آليات تطبيق الحوكمة	**25**
المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	**31**
خلاصة	**33**
الفصل الثاني:علاقة الإفصاح بتعزيز حوكمة الشركات	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	**36**
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي (مفهومه، أهميته وأهدافه)	**37**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه	**41**
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي والجهات المستفيدة منه	**49**
المبحث الثاني: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز مبادئ الحوكمة	**55**

المطلب الأول: الدور الرقابي للإفصاح المحاسبي	**55**
المطلب الثاني: الشروط الأخرى لجودة الإفصاح و الحوكمة	**58**
خلاصة	**61**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية في مؤسسة نفطال	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر	**64**
المطلب الأول: نموذج حوكمة الشركات في الجزائر	**64**
المطلب الثاني: معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر	**65**
المطلب الثالث: إجراءات الجزائر في تحسين حوكمة الشركات	**66**
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**67**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**67**
المطلب الثاني:أداة جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي	**69**
المطلب الثالث:اختبار التوزيع الطبيعي وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة	**71**
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	**77**
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	**77**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي الدراسة	**82**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**86**
خلاصة	**91**
خاتمة عامة	**93**
قائمة المراجع	**96**
الملاحق	**104**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	**69**
2	توضيح مقياس ليكارت	**70**
3	اختبار كلومغروف سميرنوف(K-C)	**72**
4	معاملات الارتباط سببرمان بين درجات عبارات الإفصاح مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	**73**
5	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات حوكمة الشركات مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	**74**
6	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير والدرجة الكلية	**76**
7	معامل الثبات ألفا كرونباخ	**77**
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	**78**
9	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	**79**
10	توزيع أفراد العينة حسب متغيرسنوات الخبرة	**80**
11	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الإفصاح	**82**
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحوكمة	**84**
13	نموذج تحليل الإنحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات	**86**
14	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذو دلالة احصائية في متغير الإفصاح تعزي إلى البيانات الشخصية والوظيفية	**88**
15	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذو دلالة احصائية في متغير حوكمة الشركات تعزي إلى البيانات الشخصية والوظيفية	**89**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خصائص حوكمة الشركات	**8**
2-1	أهداف حوكمة الشركات	**11**
3-1	أهمية حوكمة الشركات	**15**
4-1	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة	**25**
5-1	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	**32**
1-2	الأطراف المستفيدة من الإفصاح	**55**
1-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	**78**
2-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	**80**
3-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	**81**

قائمة الملاحق

1	قائمة الاستبيان	**104**
2	نتائج الاستبيان باستخدام برنامج **spss**	**106**

مقـدمة عامة



مقدمة عامة

يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة في الإدارة الحديثة، حيث ازداد الاهتمام به مع بداية الأزمة الآسيوية سنة 1997م، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحوكمة المؤسسية على أنها أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات، و كان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين من غش وعدم صدق المعلومات المالية، بالإضافة إلى حصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل ودلك لعدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبيا، كما أظهرت الأحداث المتعلقة بإفلاس شركة "إنرون" للطاقة وغيرها من المؤسسات كبيرة الحجم الأزمة التي مرت بها المؤسسات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على المستوى الدولي، و دفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002م بهدف تحسين جودة الحوكمة المؤسسية.

وشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات ، فتطبيق حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة، فإذا كان الإفصاح هو أحد مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، وعليه فإن هذه الدراسة توضح الدور الذي يلعبه الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى لب المشكلة، فعليه يمكننا مناقشة الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

هل الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات في مؤسسة نفطال؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1- ما هي الأسباب الأساسية التي حتمت وجود الحوكمة؟

2- كيف يعتبر الإفصاح المحاسبي من مؤشرات تعزيز حوكمة الشركات؟

3- هل الإفصاح المحاسبي في نفطال يؤثر بالإيجاب على حوكمتها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ومن أجل دراسة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني فرضيات بهدف تحديد مجال بحثنا، وهي بمثابة إجابة مؤقتة عن التساؤلات المطروحة أعلاه وهي كالتالي:

1- انفصال الملكية عن الإدارة والانهيارات المؤسسية من الأسباب الأساسية التي حتمت وجود الحوكمة.

2- يعتبر الإفصاح المحاسبي من مؤشرات تعزيز حوكمة الشركات من خلال دوره الرقابي وكذا تميزه بمجموعة من المقومات التي من شأنها الحكم على جودة الإفصاح ومن ثم تعزيز الحوكمة.

3- الإفصاح المحاسبي في مؤسسة نفطال يؤثر بالإيجاب على حوكمتها.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية عملنا هذا في إضافة جديدة ومساهمة بناءة في إثراء موضوع الحوكمة والإفصاح، الذي يعتبر من أهم الأسس المعتمدة في أداء الأعمال، وكذلك إبراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومساهمتها في زيادة الثقة في الإفصاح المحاسبي وفي جودة التقارير المالية، كما تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولنا موضوعا معاصرا يبين محددات جودة الإفصاح في تفعيل الحوكمة والشروط والمعلومات الواجب الإفصاح عنها لبناء الثقة مع المساهمين داخل المؤسسة.

رابعا: أهداف الدراسة

من المنطقي أننا عند اختيارنا لهذا البحث كان من أجل أهداف مرسومة ومحددة مسبقا نذكر منها:

1- التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة.

2- التعرف على مدى العلاقة بين الإفصاح والحوكمة، ومدى التفاعل بينهما.

3- التعرف على طبيعة تأثير الإفصاح المحاسبي على الحوكمةالمطبقة بشركة نفطال.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر:

1- الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في البحث في موضوع الحوكمة والإفصاح.

2- يعتبر هذا النوع من المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

3- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا.

سادسا: منهج الدراسة

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، ويتم ذلك من خلال:

1- الجانب النظري: تطرقنا إلى عرض مفاهيم عن حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

2- الجانب التطبيقي: يتضمن استبيان تم توزيعه على موظفي شركة نفطال للاستفادة من خبرتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة عن مشكلة الدراسة .

سابعا: الدراسات السابقة

-دراسة حكيم مزارقية، عبد المالك زواوي(2016-2017) دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات:

تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والتيترتكزعلى مبادئ وبذلك تهدف إلى إرساء الإدارة الرشيدة، وأيضا الإفصاح المحاسبي كأحد أهم مبادئ حوكمة الشركات والذي تكمن أهميته بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وأن يتم إعدادها على أسس سليمة وأخيرا العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي.

-دراسة بوعياد نجاح، عمري أسماء(2019-2020) دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة نفطال

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع حوكمة الشركات إذ يضفي هذا المفهوم الثقة والدقة والشفافية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، والإفصاح كأداة رقابية للحوكمة والتي تعتبر المدخل الفعال لتحقيق الإفصاح وجودته في القوائم المالية.

دراسة حماش عومرية (2013-2014) أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات بصفة عامة، وبيان عمق فهم الحوكمة والإفصاح وتوصلت إلى العلاقة المتداخلة بين آليات الحوكمة وكل من الإفصاح والمعلومات المحاسبية وبيان مدى تأثير لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

ثامنا: هيكل البحث

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوع سابقا في حدود الإشكالية المطروحة، تم تناول الدراسة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين نبرز فيهما الأبعاد الفكرية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة، والتي شملت المفهوم والخصائص وأهمية الحوكمة، بالإضافة إلى الآليات والأطراف المعنية بتطبيقها.

الفصل الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بتعزيز حوكمة الشركات

حيث ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتناول طبيعة الإفصاح من مفهوم وأهمية وأنواع، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه والجهات المستفيدة منه، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ الحوكمة، والشروط الواجب توافرها في الإفصاح والتي تؤدي إلى جودة الحوكمة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية في مؤسسة نفطال

من خلاله حولنا ربط الجانب النظري بالتطبيقين من خلال استبيان تم توزيعه في شركة نفطال بولاية المدية يوضح أهم النتائج التي توصلنا إليها.

تاسعا: صعوبات الدراسة

1- لم نجد التعاون والتجاوب الكافي من قبل إدارة المؤسسة.

2- عدم صدق ومصداقية بعض الأجوبة، وهذا يؤثر على بعض على نتائج اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، سواء من طرف الأكاديميين والباحثين أو المنظمات المهنية والهيئات الرسمية ذات الصلة، خاصة بعد حدوث مجموعة من الأحداث المتكررة والمتمثلة في أزمات مالية واقتصادية وانهيارات مؤسسية والتي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى منها أزمة شركة Worldcomعام2001، وأزمة شركة Enron عام2002 والتي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال. مما دفع بالحكومات إلى دراسة أسباب هذه الانتكاسات فكانت الحوكمة ثمرة تلك الدراسات لمنع حدوث ذلك أو التقليل منها في أدنى المستويات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها الشفافية والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير ذات الصلة والممارسات السليمة في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات.

وسوف يتم استعراض هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (الآليات، الأطراف المعنية بتطبيقها) .

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

اهتم العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة ومجالات أخرى بمفهوم حوكمة الشركات، وزاد هذا الاهتمام إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى وتعرضها لصعوبات مالية كبرى نتيجة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة فانصرف العديد من الباحثين إلى تبني مفاهيم متعددة لحوكمة الشركات ودراسة خصائصها و المبادئ التي يجب التقيد بها لإرساء هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه، واختلفت هذه الدراسات في نتائجها باختلاف آراء الكتاب والباحثين.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

حضيت الحوكمة باهتمام كبير من طرف السلطات الإشرافية والرقابية، المنظمات المالية والاقتصادية، قطاع المصارف والشركات، لاعتبارها أساس التنمية.

أولا: مفهوم الحوكمة

تجدر الإشارة ابتداء إلى عدم وجود تعريف موحد متفق عليه بين كل اقتصاديين والقانونيين Corporate gouvernance ولكن هناك عدة تعريفات لهذا المفهوم.

1- الحوكمة لغويا

حوكمة الشركات ترجمة من الانجليزيةِ Corporate Gouvernance وكلمةCorporateتعني شركة وكلمة Gouvernance معناها حاكمة من الأحكام والحاكمية، وبالبحث في معاجم اللغة العربية تحت لفظ حكم نجد أن العرب حكمت وأحكمت أي منعت، ويقال للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم،وأيضا حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد. لقد بحث مجمع اللغة العربية في عدة ترجمات لهذا المصطلح منها الحاكمية والضوابط المؤسسة الحاكمة إلا أن المجمع استقر على استخدام لفظ الحوكمة أي حوكمة الشركات وذلك في دورته المنعقدة بالقاهرة في عام 2002.[1]

[1] ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2004، ص44.

والحوكمة لغويا معناها الحكم أي السيطرة عل الأموربوضع ضوابط وقيود تحكمالعلاقات داخلالمنظمة، ويتضمن مصطلح الحوكمة العديد من الجوانب منها:[1]

-**الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

-**الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

- **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلىخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

-**التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2-الحوكمة اصطلاحا

لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح حوكمة الشركات نظرا لتداخله مع كثير من الجوانب المالية والقانونية والإدارية، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح إذ يدل كل منها على وجهة النظر التي يتبناها صاحب التعريف، لكن رغم تعدد هذه التعريفات إلا أن دلالتها متقاربة، ومن هذا الطرح نحاول أن نورد بعض المفاهيم والتعريفات المقدمة من طرف بعض الباحثين والهيئات الدولية كما يلي:

أ- تعريف الحوكمة من وجهة نظر بعض الباحثين

اختلف الباحثون حول مفهوم الشركات وهذا راجع لزاوية نظر كل واحد منهم.

يرى جيرارد شاروGérard Charreauxعلى أنها:" مجموعة من الآليات التي لها القدرة على تحديد سلطات المسيرين والتأثير في قراراتهم وبعبارة أخرى هي الميكانيزمات التي تحكم سلوكهم للحد من السلطة التقديرية لهم".[2]

أما بينوا بجي Bénoit Bigéفيرى أنها:"مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لنشاط الشركات من أجل تحقيق أهدافها التي أقرتها مسبقا".[3]

[1] سفيان منصور، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك التجارية- دراسة حالة-، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر، 2021، ص 4.

[2] Gérard Charreaux, Peter Writz, Gouvernance Des entreprises Novelles Perspectives, Economica, Paris, 2006, P7.

[3] Bénoit Bigé, Governance Control et Audit Des Organization, Economica, Paris, 2008, P 7.

يرى شليفر وفيشنيShleifer &Vishnyحوكمة الشركات ببساطة بأنها تنظيم رسمي لمساءلة الإدارة العليا أمام المساهمين.[1]

وفي رأي آخر يرى محمد مصطفى سليمان بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعاييرالتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم والمصالح من ناحية أخرى".[2]

حوكمة الشركات هي "مجموعة من السياسات المصممة لضمان خلق قيمة طويلة الأجل وقابلة للاستدامة للشركة".[3]

ب- تعريف الحوكمة من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية

تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP(2012):"الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق أهدافها".[4]

تعريف البنك الدولي: "الحوكمة تتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمة جيدة و فعالة".[5]

[1]Abdulrahman Alnofli, CorporateGovernanceIn Islamic financial Institution, International IslamicUniversity Malaysia, P 67.

[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة- الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009،ص 14.

[3] باسم شمس الدين، القيادة الإستراتيجية وحوكمة الشركات، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص 292.

[4] جمال العسالي، تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر2000-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019، ص 4.

[5] بوزيان العربي، جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، مجلد 8، العدد 2، جامعة مستغانم، جامعة تلمسان، الجزائر، تاريخ النشر 2021/9/15، ص 435.

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة على أنها:" هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[1]

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنا ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء".[2]

كما يصف تقرير cadbury (1992) حوكمة الشركات"يعتمداقتصاد دولة على زيادة وكفاءة الشركات وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارة لمسؤولياتها تحدد الوضع التناسبي للدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات".[3]

تعرف حوكمة الشركات "بالأسلوب الذي يتم بمقتضاه الإدارة أو التحكم في قرارات الشركة بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة للشركة، حيث يتم بمقتضاه توفير الإطار الجيد لعمل الشركة في مناخ يتمتع بالشفافية، بما يساعد على تحديد وتنفيذ الأهداف الأساسية للشركة وتحديد أفضل مركز مالي واقتصادي للشركة ككل". [4]

تعريف آخر:"الحوكمة هي الإدارة الرشيدة تعبر عن مجموعة من الطرق الحديثة والآليات والنظم والقراراتالتي تضمن تفعيل الاستقلالية والشفافية والانضباط والمسائلة والعدالة وغيرها من المبادئ التي تحقق الجودة والتميز في الأداء من خلال تصرفات إدارة الشركة تجاه هذه المبادئ، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف، وبما يضمن تحقيق العدالةللمساهمين وللأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم ولتحقيق ذلك لابد من التزام الإدارة والعاملين بالقواعد الأخلاقية والمهنية للحد من ممارسات تهدد مستقبل الشركة في النمو والبقاء والاستمرار".[5]

---

[1] عائشة سلمى، راضية كروش، مداخلة بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبيجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 732.

[2] جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة 1، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، 2014، ص491.

[3] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية الطبعة1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 2.

[4] أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 84-85.

[5] ندى موسى سعد الدين عيسوي، واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في جامعات مناطق الوسط الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2020، ص ص 7-8.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى تعريف حوكمة الشركات بأنها: "أسلوب إداري لعمليةاتخاذ القرار يتضمن مجموعة من المعايير و الآليات التي تحفز المسير و تضبط قراراته داخل المؤسسة، وحماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وذلك لتحسين مستوى الأداء داخل المؤسسة".

حيث يمكن استنتاج مجموعة من المعاني الأساسية الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات:[1]

- مجموعة من الأنظمة و القوانين و القواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات،
- تنظيم العلاقات **بين** مجلس الإدارة و المديرين والمساهمين و أصحاب المصالح الأخرى،
- التأكيد على أن المؤسسات بجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح،
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

ثانيا: خصائص الحوكمة

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نجد أن المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ومن ثم هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم وتتمثل هذه الخصائص فيما يأتي:[2]

1- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

2- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

3- **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.

4- **المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.

5- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

6- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

7_ **المسؤولية الاجتماعية** : أي النظر إلى الشركة كعون اقتصادي جيد.

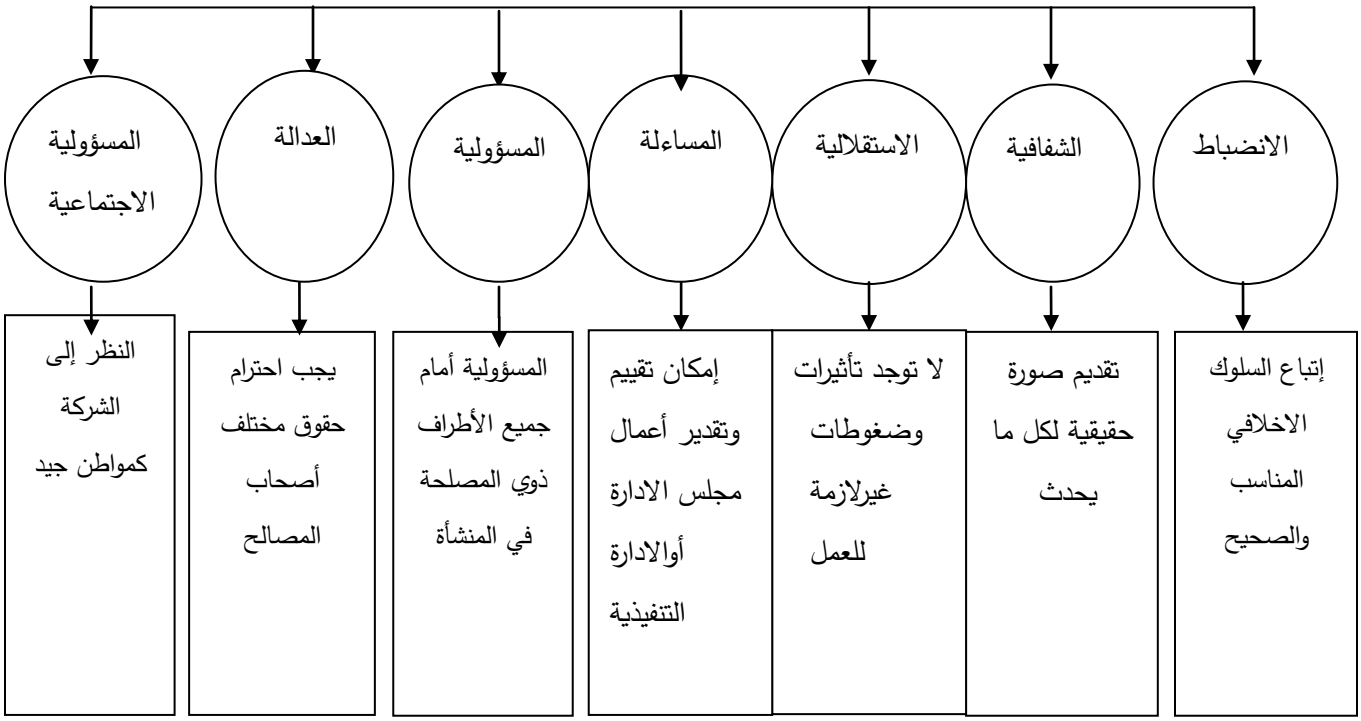
---

[1] يونسي حسيبة، مرزوق مماس، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص4.

[2] حكمت مصطفى أحمد، دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير، تخصص مالية محاسبة، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، العراق، 2021، ص 25.

والشكل الآتي يوضح باختصار خصائص حوكمة الشركات.

الشكل 1: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب،تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 23.

كما أن خصائص الحوكمة الجيدة في الشركات هي كالآتي:[1]

1- مجلس إدارة فعال و قوي قادر على تنفيذ مسؤولياته.

2- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطائه السلطات والمسؤوليات لإدارة أعمال الشركة.

3- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن موافقة مجلس الإدارة.

4- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة ويكون ضمن موافقة مجلس الإدارة أيضا.

[1] رولا عبد المجيد انشاصي، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 29.

5- إفصاح كاف وملائم عن أداء الشركة للمساهمين و غيرهم من الأطراف المستفيدة.

إلا أنه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إذا كان نظام الحوكمة الجيد يعمل بشكل حقيقي، غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقديرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير في أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها.

ويرى أنه من الضروري تفعيل نظام الحوكمة من خلال توفر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات لنظم حوكمة الشركات تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة، كما تساعد عل تحقيق أهدافها ومزاياه المتعددة، ومن هذه الخصائص هي:[1]

أ- المسؤولية أمام مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية.

ب - استقلالية مجلس الإدارة استقلالا تاما والالتزام بالمعايير والقواعد التي تحكم نظام الحوكمة.

ت - منع المتاجرة بالسلع والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

ث_ حماية الأصول الملموسة وغير الملموسة للوحدة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية حوكمة الشركات

نلاحظ أن للحوكمة أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والشركات كما أن لها هي الأخرى أهداف تسعى لتحقيقها.

أولا: أهداف حوكمة الشركات

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.
- -تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية؛
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

[1] حكمت مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[2] محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد7، جامعة الوادي، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 28.

- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين؛
- محاربة الفساد بكل الصور سواء كان فسادا ماليا أو محاسبيا أو سياسيا؛
- جذب الاستثمارات سواء أجنبية أو محلية والحد من هروب رؤوس الأموال؛
- تحقيق الاستقرار ومصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات المؤسسات والإجراءات المحاسبية،
- المراجعة المالية بشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- تنمية المدخرات وتشجيع التدفقات مما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية ووصولا لتعظيم الأرباح وبعيد عن الاحتكارات.

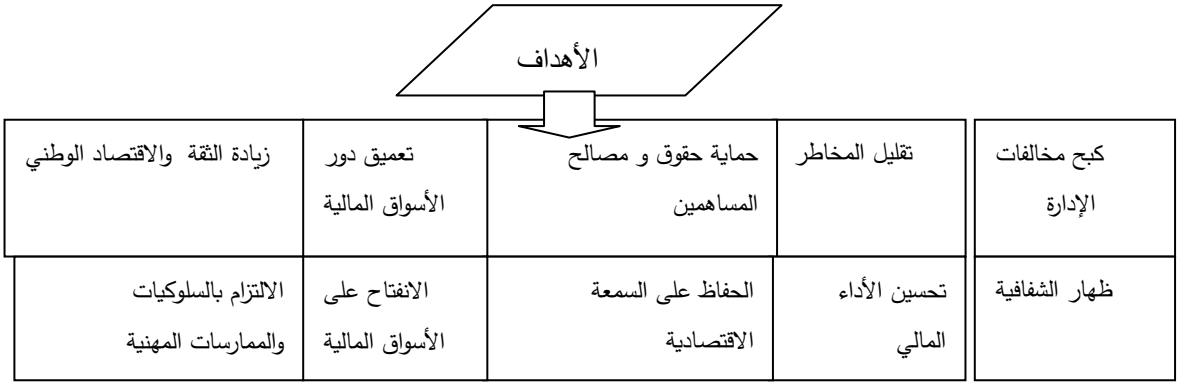
كما تسمح حوكمة الشركات بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسين والحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات، وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة استفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة.[1]

وفي نهاية الأمر لابد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.[2]

[1] خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14،العدد 1، المركز الجامعي أفلو، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019، ص 191

[2] العابدي دلال ، جوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 27.

الشكل 2: أهداف حوكمة الشركات



المصدر: طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45 .

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها:[1]

1- الإقتصاد:

تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

2- الشركات:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالاضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

[1] هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، ص 5، متوفرة على الموقع الاكتروني www.cma.org.sa، هيئة- السوق- المالية- السعودية.

وكذلك العمل على تحسين أداء الشركات وتقليل تكلفة رأس المال وتحسين السمعة والإستراتيجية وتبني علاقات قوية بين أصحاب المصلحة.[1]

3- المستثمرون وحملة الأسهم:

تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غيرمصلحة المستثمرين، وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار،وحقوق المساهمين، والقيمة الاستثمارية، علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ أن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

4- أصحاب المصالح الأخرى

تساهم الحوكمة في بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها وموردیها ودائنيها وغيرهم، مما يعزز مستوى ثقة جميع العاملين في الشركة والمتعاملين معها، ويساعد في رفع مستوى أداء الشركة، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. [2]

وإذا كانت تلك هي مزايا حوكمة الشركات بصورة عامة، فإننا فيما يلي سنتناول أهمية حوكمة الشركات من خلال النظر من منظور قانوني ، واقتصادي، و اجتماعي.[3]

أ- الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، إذ أن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد لأي بلد، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزي فقط إلى فشل الاستثمارات وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، حيث أن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مدرائها بل إن المسالة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله، وعليه بجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات وكأنه يمثل كسبا لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسبا للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على

---

[1] أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص 180

[2] الالتزام بآليات ولائحة حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد والمالي والاداري، ورقة عمل بعنوان مقدمة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، سنة 2019، ص 4.

[3] أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص 181.

رأس المال، ويعد كسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة وفي المدى الطويل وأخيرا فهو يعد كسبا للاقتصاد الوطني من خلال النشاط المستقر و المستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله.[1]

ب- الأهمية القانونية لحوكمة الشركات

بالإضافة إلى أن الشركة تخدم مصالح مساهميها، أو بشكل أكثر تحديدا تقوم بتعظيم العوائد المالية للمساهمين يجب أن تقوم أيضا بالاهتمام بخدمة الأطراف المختلفة ليتسنى لها الاستثمار في الأسواق. وبذلك يعتبر القانون بصفة عامة من أهم الآليات التي تساعد على حوكمة الشركات وخاصة قوانين الشركات والقوانين التجارية، حيث يقوم بالمحافظة على حقوق الأطراف المختلفة وتنظيم مجموعة القيود التعاقدية المتشابكة سواء بين الأطراف المختلفة من مؤسسين ومساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بداخل الشركة، أو الأطراف المختلفة خارج الشركة كالمستهلكين والموردين والدائنين والوكلاء والمنافسين والبنوك والجهات الإدارية والدول والبيئة الطبيعية وغيرها من الأطراف المختلفة بالمجتمع.[2] وأيضا تتمثل في قدرة المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات كقوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات إذ تنظم تلك القوانين و المعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله.

ويشيZingales في هذا الصدد إلى أن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم.

ت- الأهمية الاجتماعية لحوكمة الشركات

يتناولTumball مفهوم حوكمة الشركات في معناه الشامل والذي لا يضم فقط الشركات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

---

[1] جمال العسالي، مرجع سابق، ص 12.

[2] أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص 182.

ولذا فالإطار الشامل لمفهوم الحوكمة يكون مرتبط ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات ولكنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام. وبمكن القول أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع، ولذا وجب التأكد على ضرورة الاهتمام بأصحاب المصالح سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد و تقدم و نمو المجتمع ككل.

ومن هذا المنطلق يتم التأكد على أن الحوكمة الشركات هي سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، وذلك لأنه من خلال تلك الآلية التي توفر للأفراد قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات ومن ثم تدعيم واستقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.[1]

إن أهمية الحوكمة تتجلى فيما يلي:[2]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى،

– تحقيق ضمان النزاهة، الحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءا بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة،

– تحقيق السلامة، الصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير تعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ و القصور،

– محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل جودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل،

– تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي تجنب الشركات تكاليف وأعباء الحدوث،

---

[1] جمال العسالي، مرجع سابق، ص 13.

[2] حكيم مزارقية، عبد المالك زواوي، دورالإفصاح المحاسبي في ارساء حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2017، ص ص 12–13.

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الاتفاق و ربط الإنفاق بالإنتاج،

– تحقيق أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ويمكن تلخيص هذه الأهمية من خلال الشكل الموالي:

الشكل3: أهمية حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 58.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات

مع التطورات العديدة التي حدثت على الحوكمة في العالم، وازدياد الاهتمام بهذا المصطلح من باحثين وهيئات ومنظمات، أصبح من المهم أن تصاغ هذه النظريات والمبادئ الواسعة في قواعد محددة لترشد جميع الأطراف من المستخدمين ولتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل فئة. ومع تعدد المهتمين بالحوكمة تعددت المبادئ المصدرة التي اتفقت على الخطوط العامة للحوكمة والتي هدفت إلى تحسين الحكم الجيد على الشركات وتحسين الأداء وبناء السمعة الحسنة عن المنشأة، فسعت المنظمات التي عنيت بالحوكمة إلى صياغة وتطوير

قواعد ومعايير تتناسب مع المنشآت كل حسب طبيعتها، بحيث أجمعت العديد من الدراسات الأكاديمية والمهنية على مبادئ أساسية تكاد تتفق عليها أغلب المنظمات والهيئات والباحثين في موضوع الحوكمة.

وقد تم وضع الكثير من المبادئ والإرشادات والقوانين في الفترة الماضية في جميع أنحاء العالم، وكانت معظم هذه القوانين تركز على دور مجلس الإدارة الإشرافي في الشركة، ومن هذه المبادئ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تناولت موضوع الحوكمة من جهة واضعي السياسات، و منجهة الأعمال، وركزت على إطار الحوكمة بشكل كامل(حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، والإفصاح، ومهام مجلس الإدارة).واكتسبت مبادئ (OECG) قبولا عالميا في جميع أنحاء العالم باعتبارها حجر الأساس ومرجعية رئيسية لحوكمة الشركات، وتم نشرها كمبادئ لحوكمة الشركات عام 1999 وتم تنقيحها وإصدارها عام 2004.[1]

عادة تتواجد مبادئ حوكمة الشركات في القوانين والتشريعات واللوائح التي تطبقها الدول، وبالتالي قد تختلف هذه المبادئ من دولة لأخرى حسب القانون الذي تتبعه، ونتيجة لأنه قد تخلو القوانين المطبقة في بعض الدول من هذه المبادئ، فإن الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول مثل هيئات الأسواق المالية و البورصات تسعى إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات التي يجب أن تتبعها الشركات المقيدة بها أو التي ترغب في القيد وذلك لضمان توفير الحماية لحملة الأسهم.

وهذا يعني أنه ليس هناك نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع الدول و يؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج، بل أن هناك مبادئ عامة لحوكمة الشركات تصدرها هيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ويقصد بهذه المبادئ أن تكون عونا لحكومات الدول في جهودهم من أجل تقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في دولهم وكذلك من أجلتوفير الإرشاداتوالمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة الجيدة للشركات. وفي هذا السياق نجد أنه في الآونة الأخيرة قد قامت العديد من الدول العربية بإصدارلائحة للحوكمة خاصة بها، والتي تعكس مدى الأهمية التي

[1] عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير فيالمحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2013، ص26.

تضعها تلك الدول لقيام شركاتها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.[1] وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية غير ملزمة، و لا تقدم وصفات جاهزة للتشريع المحلي، ولكنها تعد بمنزلة نقطة مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف و التي تعد أساسا لحوكمة الشركات، فصحيح أنه ليس هناك نموذج منفرد لحوكمة الشركات ولكن إذا أرادت الشركة أن تحتفظ بقدرتها التنافسية في السوق، وإذا أرادت الحكومات توفير المرونة الكافية التي تسمح للأسواق أن تعمل بفاعلية وتستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح، يجب عليها تطبيق هذه المبادئ ووضع و تطوير الأطر الخاصة بتطبيقها.

ويمكن استعراض هذه المبادئ بالتفصيل كما يلي:[2]

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يؤكد هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية:[3]

أ- وضع إطار فعال لحوكمة الشركات يهدف إلى التأثير على الأداء الاقتصادي ونزاهةالأسواق والحوافز التي تقدم للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافيةوالفعالية؛

ب- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على حوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ وأن تتوافق مع أحكام القانون؛

ت- أن تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008، ص ص 18-19.

[2] فداوي أميتة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الإبداعية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و محاسبة والتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار-عنابة-، الجزائر، 2014، ص 46.

[3] الهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص ص 36-37.

ث_ أن تتميز كل من الهيئات الإشرافية و الرقابية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة و توفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية، كما أن قراراتها وأحكامها يجب أن تكون في الوقت المناسب و أن تتميز بالشفافية؛

ويركز كذلك هذا المبدأ على ما يلي:[1]

ج- يجب أن تدعم تشريعات السوق المالية الحوكمة الفعالة؛

ح- ينبغي تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال الترتيبات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة بحيث يحقق الإفصاح و الشفافية، كما ينبغي ضمان الالتزام باللوائح والقوانين، و أن تتميز الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية في القيام بواجباتها.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين

ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، والمتمثلة في:[2]

أ- تحديد الحقوق الأساسية للمساهمين والمتمثلة فيما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة؛
- المشاركة و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين،
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركات.

ب- حق المساهمين في المشاركة، وإعلامهم بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة:

- التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركات؛

[1] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية،أخبارالإتحاد، الإصدار رقم (11) أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2015، ص 4.

[2] الهام سنوساوي، مرجع سابق، ص 37-38.

- الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال؛
- العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.

ت- حق المساهمين في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، و إعلامهم بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية وهي:

- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، فضلا عن المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب فيما يخص الموضوعات التي ستتخذ بشأنها القرارات في الاجتماع؛
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي السنوي، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة؛
- تسهيل مشاركة المساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بحوكمة الشركات، وأن يكون للمساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يخص سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة؛
- إعطاء الحق للمساهمين في التصويت بالحضور شخصيا أو بالإنابة مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو بالإنابة.

ث- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من السيطرة والرقابة، والتي تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم؛

ج- ينبغي توفر الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات؛

ح- توفير لجميع المساهمين بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثمارات لمنع سوء الاستغلال؛

خ- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح، والتي قد تؤثرفي ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

وتشمل نقل ملكية الأسهم و اختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة الأوراق المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.[1]

[1] مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة، الطبعة 1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة مصر، 2015، ص 64.

وأن من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم كما يجب أن يحصل المساهمون عل معلومات كافية حول القرارات التي تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، وإصدار أسهم إضافية وأي عمليات استثنائية كبيع الأصول[1].

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وأن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض فعلي عند انتهاك حقوقهم.

وتحقيقا لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية:[2]

أ-ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية، وذلك على النحو التالي:

- أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق وأن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة فئات الأسهم قيل أن يقوموا بالشراء، وأن تكون أي تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الفئات من الأسهم التي تتأثر نتيجة للتغير.
- أن يتم حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب المسيطرة والتي يتم القيام بها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.

ب- ينبغي منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية.

ت- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على الشركة.

---

[1] عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص18.

[2] جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سابق، **ص** ص506-507.

المبدأ الرابع: مشاركة أصحاب المصالح

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة المنشأة بموجب القانون أو من خلال اتفاقيات متبادلة وأن يشجع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف واستدامة المشروعات السليمة ماليا.[1]

يقصد بأصحاب المصالح، حملة الأسهم، وحملة السندات والبنوك وغيرهم من المقرضين، والموظفين و العمال، وأعضاء الإدارة، والعملاء والموردين، والمجتمع ككل، ومن المفترض أن تكون حقوق هؤلاء منصوص عليها في القانون، ومن ثم لا يتبقى إلا أن تتيح لهم قواعد الحوكمة الفرصة في الحصول على تعويضات في حالة انتهاك تلك الحقوق، وان كان من الأفضل أن يشاركوا بشكل أو بآخر في صياغة تلك القواعد. كما ينبغي كذلك أن تنطوي تلك القواعد على ما يشجع على إتاحة الفرصة للعاملين أو ممثلهم للاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتنبيه عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية أو غير مناسبة، مع عدم تعرضهم للعقاب من جراء ذلك[2].

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات[3].

أ- يجب أن يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:[4]

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة،
- أهداف الشركة،
- حق الأغلبية من المساهمة و حقوق التصويت،

---

[1] عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، الطبعة 1، دار الكتب الوطنية، صنعاء، اليمن، 2020، ص 36.

[2] هندي محمد إبراهيم، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2016، ص23.

[3] أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم، ص18.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقيم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص ص 77-78.

- أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين الرئيسيين و المرتبات والمزايا الممنوحة لهم،
- عوامل المخاطرة المنظورة،
- المساءلة المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح،
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ب- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية. كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وبمتطلبات عمليات المراجعة.

ت- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

ث- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

و تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على السلطة التنفيذية.[1]

يجب أن يؤدي المجلس بعض الوظائف الرئيسية، بما في ذلك:[2]

أ- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر والميزانيات السنوية وخطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء المؤسسي، والإشراف على النفقات الرأسمالية الكبرى وعمليات الاستحواذ وتصفية الاستثمارات.

ب- مراقبة فعالة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء تغييرات حسب الحاجة.

للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:[1]

[1] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر، 2012، ص 20.

[2] عبد العظيم بن محسن الحمدي، مرجع سابق، ص 40.

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة و المساهمين.
- أن بعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
- تطبيق معايير أخلاقية عالية و أن بأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة و الإشراف والمراقبة وإجراء التغيرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب.

وللتأكيد على أهمية ودور الحوكمة فقد أصدر مركز الحوكمة الخاصة بالشركات العامة الأمريكية عدة مبادئ تقوم على ما يلي:[2]

- تتطلب الحوكمة السليمة الرشيدة التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
- يجب على مجلس الإدارة أن يطلع بمسؤولياته نحو حماية مساهمي الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.
- وجوب تركيز المسؤوليات الرئيسية للمجلس على مراقبة الإدارة التنفيذية والإشراف على إستراتيجية الشركة، ومراقبة المخاطر.
- يجب أن لا يكون للشخص أية ارتباطات مهنية أو شخصية بالنسبة للشركة المساهمة إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة.
- يجب أن يمتلك أعضاء مجالس الإدارة صلة وثيقة بالصناعة، والمجال الوظيفي، و الخبرة في الحوكمة ، ويجب أن يعكس خبرته أعضاء مجلس الإدارة مزيجا من الخلفيات والقدرة اللازمة لممارسة مهامهم وأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على توجيه مفصل و تأهيل مستمر لضمان توفير مستوى ملائم من الخبرة والمعرفة.

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة–، فلسطين، 2009، ص 23.

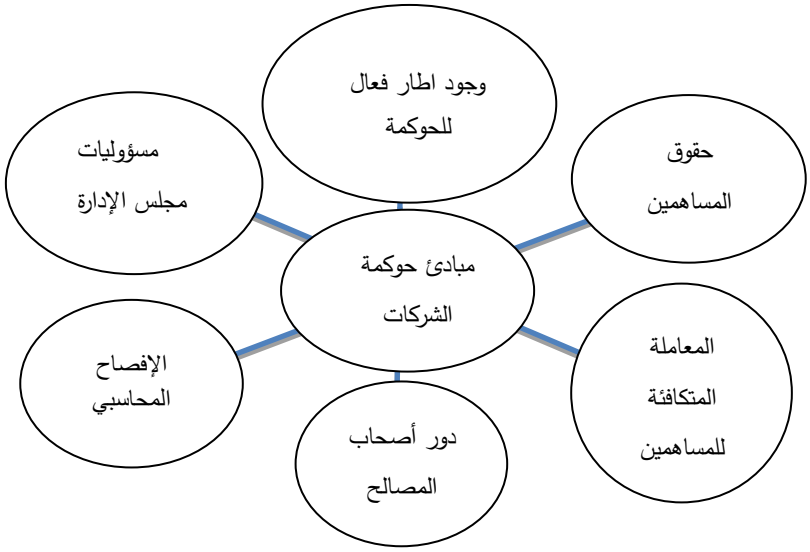
[2] زرزار العياشي، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع رهانات وآفاق، الملتقى الدولي الثامن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي7–8 ديسمبر2010، ص ص 7–8.

- يجب أن يجتمع المجلس بشكل متكرر، وأن يكون منفذا للحصول على معلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم.
- يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- يجب أن تكون اتصالات ونشاطات وعمليات المجلس بأسلوب قائم على الشفافية والتوقيت المناسب.
- يجب أن تكون صلاحيات عمليات الترشيح والتعيين والمكافآت و لجان التدقيق من قبل المجلس.
- يجب على جميع الشركات الاحتفاظ بوظيفة تدقيق داخلي دائمة وفاعلة، على أن ترفع تقاريرها مباشرة للجنة التدقيق.

من خلال ما سبق يتبين أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، وفضلا عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها لاحتوائها.

والشكل الآتي يوضح المبادئ الستة لحوكمة الشركات عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004.

الشكل 4: مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة2004 .



المصدر:حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص 33.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (الآليات، الأطراف المعنية بتطبيقها)

إن التطبيق السليم والناجح لحوكمة الشركات يعتمد على مجموعة من الآليات، ويجدر بالذكر أن هنا كأطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات وتساهم في الوصول إلى أهدافها كما تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق مبادئ الحوكمة وهي كما يلي:

المطلب الأول: آليات تطبيق حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات على أنها 'مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقائها في بيئة الأعمال' ، وهناك تصنيفات متعددة لآليات حوكمة الشركات.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

يركز هذا النوع من الآليات على أنشطة و فعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين على أنواعها، إلا أن هناك تأييد فيما بينهم على وجود ثلاث آليات داخلية تعد الأهم لاعتمادها متمثلة بكل من:[1]

1- مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة من بين الآليات الأساسية التي تستخدم في معالجة التصرفات الانتهازية للمسيرين، حيث يوصف بقلب حوكمة الشركات،[2] ويعده الناشطون في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين أنه أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل

[1] حكيم مزارقية، عبد المالك زواوي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] Manel kolsi, Hanen Ghorbel, Effet des Mécanismes de Gouvernance sur la Performance Financiére etBoursière Cas des Entreprises Canadienne,32émeCongré de L'AFC :Comptabilités, Economie et Société, Montpellier, France, 10-11 Mai 2011, P 4.

الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا ورقابتها، وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة

يعرف مجلس الإدارة بأنه' مجموعة من الأفراد الذين يتم انتخابهم من قبل مساهمي الشركة للإشراف على إدارة الشركات بشكل دوري وتمثيل مصالح المساهمين'،[1] وفي هذا السياق يؤكد تقرير لجنة كادبيري أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية وبمسؤولية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

لكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات في شؤونها، و تقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ومن بين المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة نذكر ما يلي:[2]

- دور الرصد، فالمجلس يتولى مهمة اختيار، تعويض اتخاذ قرار عزل أو الإبقاء على الرئيس التنفيذي ومساعديه، و مراقبة وإدارة تضارب المصالح، والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك التقرير الخارجي و الإفصاح،
- المحافظة على سمعة الشركة،
- المساعدة على صياغة إستراتيجية الشركة،

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه غير التنفيذيين، وأبرز هذه اللجان نجد:[3]

[1] Accounting Dictionary, www.acontingtools.com/board-of-directors-difinitions.

[2] إلهام سنوساوي، مرجع سابق، ص 46.

[3] مزياني نور الدين، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 4، 2010، ص178.

أ- لجنة التدقيق

لقد حضت هذه اللجنة في الوقت الحالي باهتمام بالغ من قبل الهيئات العالمية الدولية والمحلية المتخصصة و الباحثين، خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة في زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، و ذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية و إشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي، فضلا عن التأكد من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وقد عرفت هيئة كندا للمحاسبين القانونيين لجنة التدقيق بأنها: "لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذا مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة".

يرى البعض أنها:"مجموعة عمل منبثقة عن هيئة الرقابة في الشركة المسؤولة عن الإشراف على عملية التسيير الملقاة عل عاتق الإدارة، وتحليل القوائم المالية ونظم الرقابة".

لا يوجد تحديد دقيق لوظائف لجنة التدقيق، فقد تنحصر مهامها في اختيار مدقق الحسابات و تحديد نطاق عمله، و قد تمتد لتشمل التدخل في جميع المسائل المالية للشركة، وفي الواقع لا يمكن حصر وظائف لجنة التدقيق في عدد معين، فهي تتباين من منشأة لأخرى داخل المحيط الاقتصادي الواحد، بحسب الأهمية التي تعطى لهذه اللجنة وطبيعة الاحتياجات لها.[1]

ب- لجنة التعيينات

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين، فقد وضعت هذه اللجنة لأداء مجموعة من الواجبات فهي تقوم بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين، وتضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول

[1] إلهام سنوساوي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

على أفضل المرشحين المؤهلين كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.[1]

مهام و واجبات لجنة التعيينات:[2]

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة
- الوزير بوضع المهارات و الخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما تضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الادرة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.
- يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.
- على اللجنة أن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة.

ت – لجنة المكافآت

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات و التوصيات الصادرة من الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة.[3]

2-المراجع الداخلي

يعرف المراجعة الداخلية على أنها:"ذلك النشاط المستقل والموضوعي و الذي من خلاله يقوم المراجع الداخلي بتقييم والرقابة على عمليات الشركة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال عملية رقابية منتظمة تتم من خلالها السيطرة على المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة". وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية

[1] فداوي أمبنة، مرجع سابق، ص 67.

[2] جكمت مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص 34.

[3] خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال، مرجع سابق، ص ص 196-197.

دورا هاما في عملية الحوكمة، وذلك عن طريق زيادة قدرة المتعاملين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي، وفي هذا السياق فإن كل من المراجعة الداخلية و الخارجية تعد آلية مهمة من آليات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش والتضليل، لذلك يجب أن تكون مستقلة و منظمة بشكل جيد، وفي هذا الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة[1].

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية في:[2]

1- آلية السوق لأغراض السيطرة

وهي التي تنشط كآلية لضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين عندما تفشل الآليات الداخلية للشركة، وذلك عن طريق شراء مراكز ملكية الشركات الخاسرة أو الاستحواذ على الشركات ذات الأداء المنخفض بالمقارنة مع منافسيها ومحاولة تطوير ميزاتها التنافسية، وتتألف آلية السوق لرقابة الشركات من مجموعة المالكين المحتملين الذين يسعون لشراء مراكز الملكية أو الاستحواذ بقوة على الشركات ذات القيمة المنخفضة أوذات الأداء الضعيف، وتحقيق العوائد المالية على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسؤول عن صياغة وتنفيذ الإستراتيجية التي قادت مثل هذا الأداء الضعيف.

2- آلية التشريعات والقوانين

وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، وغالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة.ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هده العملية بل بكيفية تفاعلهم مع بعضهم.

---

[1] فداوي أمينة، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2] بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 208.

3- آلية التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبيةِ؛ وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والذي يكون مرفق بالقوائم المالية، لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد جوهري وفعال في مجال إدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وتماثل المعلومات، لذا يركز الاهتمام عل استقلاليته ومدى التزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية، قواعد السلوك الأخلاقي، معايير رقابة الجودة وضوابط تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للشركة الخاضعة للتدقيق.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

تتوفر أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتشمل هذه الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات أساسا فيما يلي:[1]

1- المساهمون: هم من يقومون بتقديم رأس مال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، و بالمقابل عدم تحقيق الأرباح يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، و يمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2- **مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، و برسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة.
- واجب الإخلاص في العمل .

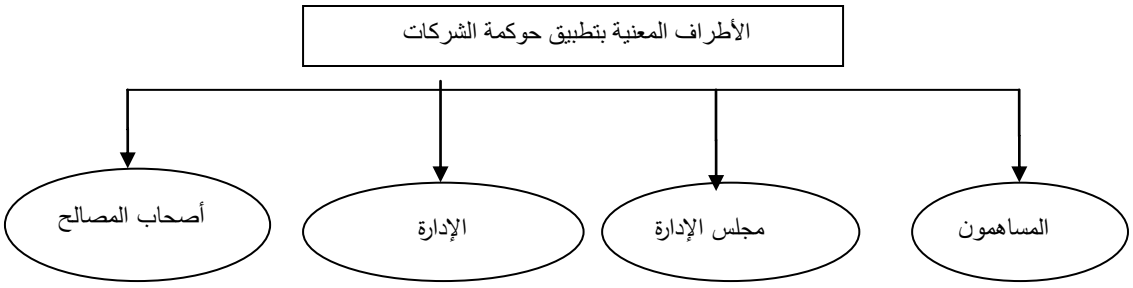
[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص 26-28.

3- الإدارة: تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركات وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، و الإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعية وعمل الخطط البديلة اللازمة.

4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وهذه مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، و بدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة ، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولون وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة فالمعلومات المضللة للمولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا عل التخطيط المستقبلي للشركة.

الشكل 5: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

خلاصة

العدل، الشفافية، المسؤولية والمساءلة هي القيم الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي أيضا مبادئ أساسية للديمقراطية وعلى ضوء الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا قفز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الأحداث و أضحى قضية رئيسية بالنسبة لشركات الأعمال في أي قطاع اقتصادي. وقد أخذت مجتمعات الأعمال في تعلم درس مفاده أنه لا يوجد بديل يغني عن الأنظمة الأساسية للأعمال والإدارة موضع التنفيذ لكي تصبح تلك الأعمال ذات قدرة عل المستوى الدولي ولكي تجذب الاستثمارات.

فحوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تقليل المخاطر، تحفيز الأداء، تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات،تحسين القيادة، زيادة الشفافية والقدرة على المحاسبة الاجتماعية.

أخيرا فإن التطبيق الجيد لمبادئ وآليات حوكمة الشركات إذا ما تم إنجازها يشكل سليم فإنها تمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد، الشركات و المجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء الشركات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية، الاقتصاديات والمنشآت.

الفصل الثاني

علاقة الإفصاح بتعزيز حوكمة الشركات

تمهيد

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، وفي الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك أن العديد من الجهات الخارجية، المساهمين والمستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره الشركة من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، ومما لا شك أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات و البيانات، و يمكن القول أن إفلاس الشركات و بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح لذلك يعتبر الالتزام بهذا الأخير من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرض للإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مفهوم الإفصاح، مقوماته، أساليبه، الإفصاح كآلية لتطبيق الحوكمة وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي .

المبحث الثاني:دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ الحوكمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المتعارف عليها، وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة، مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وللتعرف أكثر على الإفصاح المحاسبي تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي:

- الإفصاح المحاسبي (مفهومه ، أهميته و أهدافه)؛
- أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه؛
- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي والجهات المستفيدة منه.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي(مفهومه، أهميته و أهدافه)

يعمل الإفصاح المحاسبي على إظهار القوائم المالية وكل المعلومات الرئيسية لجميع أطراف الشركة و التي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة و سيتم التعرض في هذا المطلب إلى مفهوم الإفصاح وأهميته.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح في اللغة هو بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين فهو يعني الوضوح وإنهاء اللبس في الأمور فيما يخص الكلام وأن يكون واضح وسهل للمتلقي لفهمه وإدراكه وفي لحظة معينة بالذات[1]. أما في المحاسبة يرى مجلس المبادئ المحاسبية(A.P.B) أن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها من مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم، فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة[2].

فالإفصاح المحاسبي مبدأ أساس وركن فعال وجد مع وجود المحاسبة وفي الآونة الأخيرة ومع ظهور أنظمة المعلومات واعتبار المحاسبة ركيزة أساسية لهذه الأنظمة تم التركيز بشكل أكبر على الإفصاح المحاسبي، يتم تعريف الإفصاح المحاسبي من خلال الجهات المستفيدة منه وما يتطلب من معلومات لأغراض عديدة تخدم أطراف مختلفة في اتخاذ قرارات اقتصادية متنوعة لذا يصعب معرفة الهدف المنشود للإفصاح دون معرفة حاجة مستخدمي التقارير المالية والتي دائما ما تكون متعارضة و مختلفة ومتنوعة بتعدد الجهات المستفيدة لذلك أصبح لزاما تحديد أثر الحاجات المتباينة لمستخدمي القوائم المالية للوصول بالنتيجة إلى تعريف دقيق متخصص لمصطلح الإفصاح المحاسبي[3].

أجمع الباحثون أنه من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي فتعددت وجهات النظر

---

[1] طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الاستباقي و انعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017، ص ص 17-18.

[2] طلال محمود علي الحجاوي، محمد آل فتح، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 24.

[3] طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، مرجع سابق، ص 18.

حوله، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف كالآتي:[1]

– عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AAA) الإفصاح بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثرملاءمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا و ذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

– يعرف الإفصاح على أنه:"الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".[2]

– يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه:" أحد الأركان الأساسية للإعلام المحاسبي ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة، وضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة، وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته، سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات أوفي الجداول أو القوائم المالية الإضافية.[3]

_ ويعرف أيضا بأنه: "تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، أي نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية".[4]

---

[1] عمروش صبرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية– دراسة ميدانية–، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة تدقيق ومراقبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022، ص30.

[2] بدرة بن تومي، آثار تطبيق المعاييرالمحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم لمالية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية– مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر،2013، ص4.

[3] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، 82.

[4]عمر علي عبد الصمد، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية و التدقيق المحاسبي، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 177.

– كما يعرف بأنه:" تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة و ملائمة لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات".[1]

مما سبق نستنتج أن الإفصاح"هو عبارة عن تقديم المعلومات والبيانات المحاسبية المفيدة والضرورية لمستخدميها في الوقت المناسب وبصورة واضحة ودقيقة، من أجل مساعدتهم في عملية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالمؤسسة".[2]

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقديم المعلومات الجيدة واللازمة وتوفيرها لمساعدة المستفيدين من البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح الجيد عددا من المزايا كما يلي:[3]

1– إن الإفصاح المحاسبي يلعب دورا جيدا في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية بحيث يؤدي الإفصاح إلى تقليل عدم الموثوقية فيما يخص الاستثمار،واستقطاب المدخرين على إعطاء أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متاحة للجميع.

2– الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بصورة مستمرة يبعث على تقليل عدم تماثل المعلومات الذي تستخدمه الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

3– إن الإفصاح المحاسبي يساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في الاستخدام الجيد للموارد الاقتصادية من خلا ل اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.

4– يمكن الإدارة في بيان مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع، ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، والمنظمات ككل.

---

[1] طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 15.

[2] فيصل عطية، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية، محاسبية و جبائية، المجلد 1، العدد1، جويلية 2021، ص 34.

[3] محمد مشرف حماد السويداوي، الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص ص 27–28.

5- إن الإفصاح المحاسبي يوفر المعلومات الصحيحة، والشفافة، والمفيدة للمتعاملين في السوق ومعاملاتهم بشكل جيد لتحقق سوق كفؤ.

ويتبين من ذلك أن الإفصاح المحاسبي يعد أسلوبا جيدا لتخفيض الاعتماد على المعلومات الداخلية، وتقليل عدم تماثل المعلومات التي تعد للمستخدمين لهذه المعلومات و يمكنها في زيادة القوة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة.

تمثل آلية الإفصاح أحد أهم ركائز و آليات حوكمة الشركات، فتوفر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي:[1]

- الصحة والسلامة المالية.

-توفير المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.

-جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.

-تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.

ثالثا: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات للمستخدمين من أجل:[2]

1- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

2- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به ووصف الضمانات التي على المنشاة مقابل الديون.

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعملالمقارنات بين السنوات.

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

---

[1] إسلام ناجح علي العراقدة، الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي،العدد 48، تاريخ الإصدار2- تشرين الأول- 2002، ص171.

[2] رياض عبد الله، نظرية المحاسبة، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 113.

6- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه

بما أننا تطرقنا في المطلب السابق إل الإفصاح وأهميته لابد من التطرق في هذا المطلب إلى أنواع الإفصاح وأساليب استخدامه.

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة و بين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بلغالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى.[1]

وفي هذا السياق وبناءا على ما تم ذكره من تعريفات يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي إلى عدة تصنيفات أهمها:[2]

1- الإفصاح الكامل: أي أن يشمل الإفصاح كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة، وهذا قد يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة إليها.[3]

2- الإفصاح الوقائي: يركز هذا المفهوم على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، وتهدف المعلومات المقدمة في ظل هذا المفهوم إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، يتسق مع هذا المفهوم ضرورة تبسيط

---

[1] ضيف الله محمد الهادي، أسس و قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 6، ص88.

[2] براضية حكيم، بلعزوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 9، العدد 14، 2015، ص 77.

[3] محمد لزرق، معوقات عدم الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر دراسة ميدانية، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة-مقاربات علمية عملية- جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 24-25 اكتوبر 2017، ص 307.

المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة المعرفة، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، و مراعاة القدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها.[1]

3- الإفصاح الكافي : هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة، لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.[2]

4- الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.[3]يركز مفهوم هذا النوع من الإفصاح على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة و المساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة.إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد.[4]

5- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها بحيث تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية.[5]

---

[1] رنا علي صقور، دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، سوريا،2014، ص54.

[2] عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة- فلسطين -دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، بدون سنة، ص 25.

[3] مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 310.

[4] بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع، رهانات و آفاق- جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7و8 ديسمبر 2010، ص5.

[5] زرزارالعياشي، مرجع سابق، ص 12.

6- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): ويعني الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.[1] ويتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ قرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحدمن اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.[2]

وبمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف فالإفصاح المعاصر يهدف إلى معلومات مفيدة لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية.[3]

ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي[4]

إن من أهم أساليب الإفصاح المحاسبي الكشوفات الملحقة بالقوائم المالية والملاحظات الهامشية والقوائم الإضافية وتقرير مجلس الإدارة وما يتضمنه من خطابا للمساهمين يوجز فيه الملاحظات العامة عن محتويات التقارير المالية وتحليلا ت وتوقعات الإدارة عن المستقبل، فضلا عن تقرير مراقب الحسابات ورأيه في مدى تمثيل القوائم المالية للوضع المالي، كما أن وجود نظام التدقيق الداخلي والرقابة يعد الوسيلة التي تتأكد بها الإدارة عن أمانة المعلومات المالية وصلاحية استخدامها، ولكن وجود نظام رقابة وتدقيق داخلي متكامل يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الشركة ومدى قابليتهاعلى تحمل التكاليف التي يجب أن لا

---

[1] فاتح بلواضح، محمد براق، مقال بعنوان: حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر–دراسة تجربة ان سي أ رويبة في مجال حوكمة الشركات– جامعة محمد بوقرة بومرداس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 6.

[2] بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 50.

[3] انصاف جمعة بركات القطامية، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 5 –العدد 49، تاريخ الإصدار: 2- تشرين الثاني – 2022،ص 69.

[4] زيد عمر عبد، المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي، دار البازوري للنشر، عمان، الأردن، 1995، ص 310.

تتجاوز المنافع المرجوة.

لذلك نلاحظ أن حوكمة الشركات أعطت أهمية كبيرة على وجود نظام المراقبة الداخلية كما جاء في توصيات معهد المراجعين الداخليين (يجب على الشركات المقيدة في البورصة الاحتفاظ بوظيفة مراجعة داخلية تتمتع بالتأهيل العلمي والعملي والكفاءة).[1]

وفيما يلي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام:[2]

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية

يعتبر من أول الأساليب استخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى شكل العرض في القوائم المالية، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية منالدقة والثقة.وتتمثل القوائم فيما يلي:

أ- قائمة (الميزانية)

وتعد من أهم القوائم المالية التي تقدمها مخرجات نظام المحاسبة المالية، وهي عبارة عن كشف يصور الوضع المالي للشركة في تاريخ معين عن طريق عرض المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بها، تعرض في شكل تقرير وتسمى و تعرف بالميزانية وتتمثل مكوناتها في:

- **الأصول:**تصنف حسب درجة سيولتها إلى أصول متداولة (جارية) وأصول غير متداولة (ثابتة).

- **الخصوم:**تصنف حسب درجة استحقاقها إلى خصوم جارية (قصيرة الأجل)، خصوم غير جارية (متوسطة وطويلة الأجل) وحقوق الملكية (الجزء المتبقي من قيمة الأصول بعد استبعاد كل الخصوم كالأسهم ورأس المال).

[1]عوض خلف دلف العيساوي، صدام محمد محمود الحيالي، علي ابراهيم حسين الكسب، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، العدد 11، جامعة تكريت، 2008، ص 134.

[2]محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية (القياس، العرض، الإفصاح) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 336-342.

ب- قائمة الدخل وجدول النتائج

عبارة عن ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الموارد خلال السنة المالية تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة الحالية، وكل العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، يتم تقسيمها حسب طبيعة الحسابات وحسب الوظيفة، فيمكن عرض قائمة الدخل إما بالقائمة ذات المرحلة الواحدة والتي يتم فيها جمع كافة المصروفات وكافة الإيرادات، وتعتبر فيها أرقام مجمل الربح وصافي الأرقام المرحلية الأخرى مضللة أو قائمة الدخل المتعددة المراحل وتعرض بالتبويب التالي:

- نتائج الأعمال المستمرة؛
- نتائج الأعمال غير المستمرة أو المتوقفة؛
- المكاسب أو الخسائر غير العادية؛
- التأثير المتراكم للمتغيرات في السياسات المحاسبية.

ت-قائمة التدفقات النقدية

هي كشف لمختلف التدفقات النقدية وصافي تغيراتها الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية لشركة ما خلال فترة زمنية معينة، والغرض من إعدادها توفير معلومات ملائمة عن الإيرادات والمصاريف النقدية خلال فترة ما، إضافة إلى تقديم معلومات حول الهيكل المالي للشركة واختبار دقة التغييرات النقدية الحاصلة فيها.

ث- قائمة تغير الأموال الخاصة

وهي عبارة عن كشف لجميع المتغيرات التي طرأت على حقوق الملكية بين أول الفترة ونهايتها، لذا فهي أداة تحليلية ترتكز على مدخل ديناميكي.

هـ- الملحق

إضافة إلى القوائم الرئيسية يمكن للشركة أن تفصح عن القوائم المالية الفرعية والمتمثلة في الإيضاحات المتممة وملاحق الكشوف المالية.وتتمثل أهميتها في شرح النقاط الغامضة في القوائم المالية والتي لا يمكن الاكتفاء بذكرها فقط، حتى يتمكن المستخدمون من الفهم الأحسن لعناصر هده القوائم.

2-إستخدام المصلحات الواضحة والمتعارف عليها[1]

إن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية، ولأهمية توصيل المعلومات إلى مستخدميها فيجب أن تستخدم الأوصاف والمصطلحات الملائمة التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا إلى مستخدمي المعلومات، والتي تحتوي على معاني بسيطة وواضحة قدر الإمكان مع مراعاة وجود المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير، أيضا استخدام المصطلحات الفنية الشائعة يعتبر مفيدا، ونظرا للفترة القصيرة التي يكون فيها المستخدم مركزا انتباهه على القائمة فيجب تلخيص تلك البيانات بعبارات واضحة، مع مراعاة الأهمية النسبية للبند موضوع الإفصاح دون الإنقاص من أي معلومة تفيد المستخدم حتى يستفيد من المعلومات المنشورة وإلا أصبح الإفصاح غامضا.

3-المعلومات بين الأقواس

يجب أن تعرض معظم المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية بدلا من عرضها في شكل ملاحظات أو جداول ملحقة، إلا في حالة تعذر وصف بعض المعلومات بشكل مختصر أو في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها، فيمكن عرضها في شروح تفصيلية ملحقة بهذه القوائم، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس كطريقة تقييم بند معين، أو أجزاء شرح مختصر، كما تعرض البيانات غير الكمية في ملاحظات بين الأقواس وتتضمن ما يلي:[2]

- مؤشرات عن إجراءات أو طريقة تقييم معينة؛
- الخصائص التي تعطي أهمية نسبية للعنصر كرهن أصل أوغيرها؛
- التفاصيل الخاصة بمقدار واحد أو أكثر من العناصر التي يتضمنها التبويب المدرج بالقائمة؛
- القيم البديلة كسعر السوق؛
- الإشارة إلى ظهور البند في قائمة أخرى.

[1] عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 182.

[2] بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 65.

4- الملاحظات والهوامش

تستخدم عندما لا يكون إظهار الإيضاحات بين قوسين مناسبا خصوصا عندما يتطلبالتوضيح شرحامطولا، وتعرض كل الحقائق الهامة بإيجاز كشرح السياسات المحاسبية المستخدمة فيإعداد القوائم المالية والتغييرات التي تطرأ عليها.وتتمثل مزايا هذه الطريقة فيما يلي:[1]

- عرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل للتقرير المالي،
- الإفصاح عن القيود والتحفظات؛
- الإفصاح عن أكبر قدر من التفاصيل،
- الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية الثانوية.

أما العيوب الرئيسية فتتمثل في العناصر التالية:

- صعوبة قراءتها وفهمها؛
- تعتبر الأوصاف الحرفية أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات من البيانات الكمية، وتؤدي كثرتها إلى تعقيد فهم تلك الملاحظات.

5- الجداول والقوائم المالية

تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، ولكن يتم تلخيص البيانات المالية باختصار يكفي أن تعرض في شكل جداول ملحقة في جزء مستقل عن القوائم لتكون مفهومة للقارئ الملم بالجوانب المحاسبية والمالية،أوتعرض في شكل آخر يسبق التقارير الرسمية. وهي تعتبر أقل أهمية من المعلومات المعروضة في القوائم المالية والملاحظات الهامشية، ويمكن استخدام الملاحق والجداول كطرق لتطوير وتجريب أشكال وقوائم جديدة وتحتوي على التغيرات في الأسعار الخاصة بالعمليات المالية للشركة مثلا، ويمكن أن تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة.[2]

[1] حكيم براضية ،بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص 7.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص 340.

6-تقرير رئيس مجلس الإدارة

يعتبر متمما للقوائم المالية وهو التقرير الذي بدونه يصعب تفسير الكثير من المعلوماتالمنشورة في القوائم المالية، حيث يمكن أن يعرض تقرير رئيس الشركة أنواع مفيدة من المعلومات، ويجب أن يشمل هذا التقرير على المعلومات التالية:[1]

- الأحداث غير المالية والتغيرات التي تحدث خلال السنة والتي تؤثر على عمليات الشركةكالتغيراتفي المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية ... الخ؛

- التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة و الاقتصاد، والخاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة ودورها فيها

- خطط النمو، التوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترة أو الفترات المقبلة؛

-المقدار المتوقع للنفقات الرأسمالية وآثارها؛

- الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

7- التعليقات التي تتضمنها شهادة المراجع الخارجي

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث يمكن أن يؤكد الإفصاح عن معلومات معينة وذلك عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم وأثر ذلك على الإفصاح من المعلومات؛
- الإفصاح عن المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها في وسائل الإفصاح الأخرى.

ولا يعتبر تقرير المراجع ممكنا للإفصاح إلا أنه يؤدي دوره من النواحي التالية:

- يبين الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة؛
- يبين الأثر من التغير في السياسات المحاسبية،
- اختلافات الرأي بين الإدارة والمراجع حول الطرق المتبعة؛

[1] حكيم مزارقية، عبد المالك زواوي، مرجع سابق، ص ص 39-40.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي و الجهات المستفيدة منه

لابد من وجود عوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى وجود جهات مستفيدة من الإفصاح ومن المعلومات الموضحة في التقارير المالية

أولا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر من أهمها ما يلي:

1-عوامل تتعلق بطبيعة و احتياجات المستخدمين من المعلومات

لابد أن تعطي المؤسسة اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مجال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع، حيث مازالت تواجه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي يصعب تحديدها،بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه بحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية.

2-**الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح**

تتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح والتي تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وتدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها وهيآت تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، وهذا في العديد من الدول خاصة النامية، حيث غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح منها مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.[1]

[1] حكيم براضية وبنعلي بلعزوز، مرجع سابق، ص 7.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية

تلعب المنظمات و المؤسسات الدولية دور في التأثير على عمليات الإفصاح ، نذكر من أهمها ما يلي:[1]

أ-الجمعية الاقتصادية الأوروبية(EEA):

تتمثل في منظمة تظم دول الإتحاد الأوروبي والتي تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى و الأهداف و شكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

ب-منظمة الأمم المتحدة(UN):

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معاييرالمحاسبة الدولية، وهذه اللجنة هي(commissions on transactional corporation)

ت-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD):

هذه المنظمة(Organization de coopération et de Développement Economique)تظم الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا و نيوزلندا، ويكمن اهتمامها في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

ث- مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB):

تتشكل هذه اللجنة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، فأصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاحبهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

[1] مسعود صديق، فؤاد صديقي،محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري(SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 1، عدد2، ص ص 81-82.

4- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

تتأثر درجة الإفصاح ببعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية نفسها، ونذكر مجموعة من هذه العوامل كما يلي:[1]

أ-حجم المشروع (مجموع الأصول):

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.

ب- عدد المساهمين:

توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح المحاسبي على أساس أن الزيادة في عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم.

ت- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

يؤدي هذا العامل إلى أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل مع أسهمها وسنداتها التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها.

ث- المراجع الخارجي:

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح، من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة الذي ينتمي إليها.

كما أثبتت الدراسات والأبحاث تأثر الإفصاح المحاسبي بالعوامل التشريعية والبيئية التي تحكم كفاءته وكفايته، وتؤدي بالنتيجة إلى ظهور اختلاف وتباين في أنظمة الإفصاح بين دولة وأخرى، وقد أشار الباحثون أن نظام الإفصاح في المنشآت يكون محكوما بمجموعة من العوامل. حيث تؤثر هذه العوامل على درجة الإفصاح بالتقارير المالية، ويتأثر الإفصاح المحاسبي بأي منشأة كانت بالعديد من العوامل البيئية وهي كالآتي:

[1] عمروش صبرينة، مرجع سابق، ص 47.

- **البيئــة الثقافيــة والاجتماعيــة:** القيم الاجتماعية والتي تشتق من ثقافة المجتمع تؤثر على الثقافة المحاسبية.
- **البيئة السياسية:** وخصوصا درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي وتأثير الرأي العام على الإفصاح.

متغيرات أخرى وتشمل ما يلي:

- البيئة القانونية والتشريعية.
- بيئة الأعمال من حيث طبيعة المشروع وأشكال الملكية.
- أسواق رأس المال: درجة التقدم في أسواق رأس المال.
- التعليم المحاسبي والمؤسسات العملية والعلمية.[1]

ثانيا: الجهات المستفيدة من الإفصاح

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وينقسم مستخدمو المعلومة حسب قدرتها على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى فئتين:[2]

- مستفيدون لهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من الشركات.
- مستفيدون ليس لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من الشركات.

ولقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدة فئات للمستخدمين، كما حدد طبيعة المعلومة التي تحتاجها كل فئة، ويشمل مستخدمي المعلومة من المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلاءهما والجمهور.

[1] محمود رمزي إدريس، تقييم التزام المصارف الاسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمهما المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015 ، ص 59.

[2] ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 75.

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم المتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، حيث يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار شراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع

كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم،[1]وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في:[2]

ا. المعلومة التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار شراء أو بيع الأسهم؛

ب. المعلومة التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛

ت. المعلومة التي تساعد المستثمر في معرفة كفاءة إدارة الشركة؛

ث. المعلومة التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

وقد يحتاج المستثمر إلى معلومات أخرى لا توفرها التقارير المالية لاتخاذ القرارات، ويتم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل الأوضاع الاقتصادية العامة، والظروف السياسية وأوضاع الصناعة.

2- المديرون والموظفون

يهتم الموظفون والفئات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم.ومزايا التقاعد وتوفير فرص العمل.[3]

3- المقرضين والدائنين

تلعب المعلومات المحاسبية المفصح عنها دورا مهما في توضيح العلاقة القائمة بين الشركة ومقدمي القروض من البنوك وشركات الاستثمار، ففي مرحلة قرار منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 43.

[2] ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص 75.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 44.

للشركة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي من أجل تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان، ومعرفة إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4-العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.[1]

5- الأجهزة الحكومية

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة الشركات، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاء الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.[2]

6- الجمهور

يهتم الجمهور بالمعلومات المتعلقة أساسا بالأداء الاجتماعي للشركة ومسؤولياتها الاجتماعية، ومعرفة ما إذا كانت إستراتيجية الشركة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية المتمثلة في قرارات الشركة فيما يخص الأيدي العاملة وتشغيلها، وسياسة الشركة فيما يخص الحد من تلوث البيئة واستهلاك الموارد...الخ، التي لها تأثير عل فئات المجتمع المختلفة.

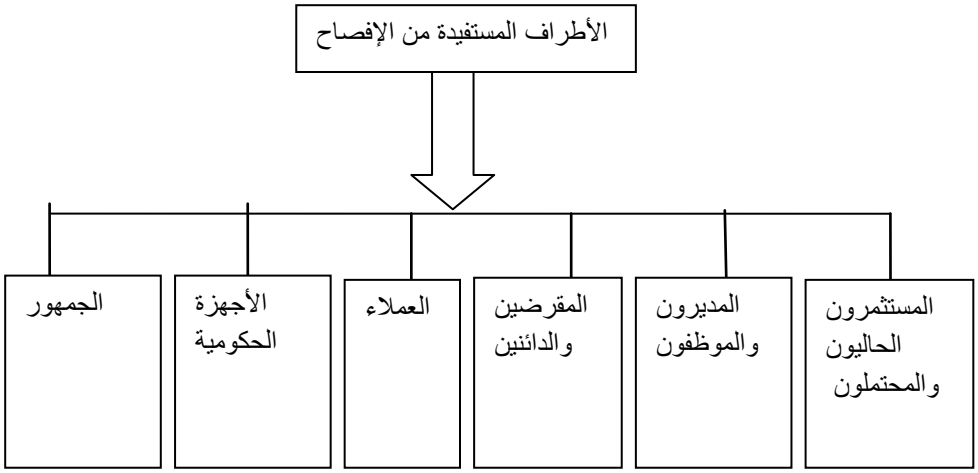
والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي المعلومة متعددة وما تطرقنا إليه يقتصر على الفئات الرئيسية حيث يعتبر كل من يتخذ القوائم المالية للدراسة و التحليل هو مستخدم للمعلومات، ونذكر منهم على سبيل المثال المحللون الماليون، الباحثون(الطلبة، الأساتذة)، المحامون، الصحافيون...الخ، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتعلق أساسا بالقوائم المالية التي تمثل الحد الأدنى من الإفصاح، حيث لا يمكن للقوائم المالية بعرض كافة المعلومات لعدة اعتبارات، منها أن المعلومات تعتبر من أهم موارد الشركة وعنصر حاسم في المنافسة، وتقوم الشركة بالمحافظة عليها و حمايتها من مختلف المخاطر كالتلف والسرقة.[3]

[1] ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص 76.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، الطبعة3 ، دار وائل، الأردن، 2013، ص 5.

[3] ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص ص 76-77.

الشكل 6:الأطراف المستفيدة من الإفصاح



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد عل ما سبق

المبحث الثاني: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ الحوكمة

تعتمد الحوكمة بشكل كبير على الإفصاح في القوائم المالية، فهي المصدر الأساسي الذي يوفر المعلومات الضرورية للأطراف المعنية بالجودة والنوعية وفي الوقت المناسب.وقصد توضيح هذا الترابط بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الدور الرقابي الإفصاح المحاسبي

إن الدور الأساسي الذي يشكله الإفصاح داخل المؤسسة هو الرقابة أي يعتبر آلية رقابية في تحقيق العدالة داخل المؤسسة وهذا ما نتطرق له من خلال:

أولا: الإفصاح آلية رقابية

يعتبر الإفصاح أداة للرقابة على المؤسسة، حيث يوفر الإفصاح فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.بمعنى أن مخرجات الإفصاح المحاسبي يمكن أن تستخدم للرقابة على المؤسسة من داخلها أو خارجها، وهذا ما يتيح إمكانية الرقابة لكل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بما يسمح من التقليل من التعارض بين هذه الأطراف وهذا ما تسعى الحوكمة إلى تحقيقه.

كما نبعث أن أهمية الإفصاح من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والتقارير) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون

مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدةوأن تحظى بثقة المستفيدين وتلبي احتياجاتهم لابد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح مع الشركة.[1]

ويضيف (علي، شحاتة،2007) أطرافا أخرى للمساهمين للحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة، وهم أصحاب المصالح، بحيث يرى الباحثان ضرورة أن يتوافر لهاته الأطراف قدر كافي وملائم من الإفصاح المحاسبي الموثوق فيه، يساهم في تقليص المشاكل المترتبة عن عدم تماثل المعلومات، وتأثيرها عن النتائج الواردة بالقوائم المالية والتقارير المنشورة عن المؤسسة، بما يساعد على تعظيم منفعة إدارة المؤسسة وبما قد يضر بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.[2]

ثانيا: إفصاحات حوكمة الشركات

تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وسيلة الأساس التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم.

يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة التي تساعد في إيضاح وفهم البيانات المالية ويجب إعطاء المعلومات المالية اللازمة عن تقييم وتصنيف العناصر المختلفة لتوضيح معناها، كما يجب ألا يتم دمج العناصر مع بعضها البعض، أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء شرح مفصل عنها، يجب أن تظهر البيانات المقارنة عن الفترة السابقة في البيانات المالية.[3]

بالإضافة إلى ذلك هناك نوعان من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

[1] بوعياد نجاح، عمري أسماء، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات– دراسة حالة مؤسسة نفطال– مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2020، ص 56.

[2] داود خيرة، محددات حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص ادارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييير، جامعة البليدة، 2017، ص 150.

[3] محمد المبروكي أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 578.

1- المعلومات الكمية (المالية)

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمس مجالات أساسية وهي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، حيث يتم الإفصاح عنها طبقا لأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة لأحداث قائمة بهذه المنشأة.[1]

2-المعلومات غير كمية(غير مالية)

هي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السليمة نذكر منها:[2]

أ- الالتزامات العرضية: أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية عرضية لم بفصل فيها بعد.

ب- الطرق المحاسبية: التي تستخدمها المنشأة مثل طرق حساب بالاستهلاك أو تكلفة المخزون، ويتم الإفصاح فيها بصورة تامة.

ت-الأحداث الهامة لتاريخ الميزانية: مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو بيع جزء من أصول المنشأة، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر عدد القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث آثار مادية وملموسة على مستقبل المنشأة

المطلب الثاني: الشروط الأخرى لجودة الإفصاح والحوكمة

ليكون الإفصاح ذات جودة لابد من توفر عدة شروط حتى يؤدي إلى تفعيل الحوكمة وقبل ذلك لابد من تعريف جودة الإفصاح.

---

[1] أحمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية_ القياس والتقويم والإفصاح_، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،بدون سنة، ص 34.

[2] بوعياد نجاح، عمري أسماء، مرجع سابق، ص 58.

أولا: تعريف جودة الإفصاح المحاسبي

نتيجة لاختلاف الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، ونتيجة لصعوبة قياس هذه الأخيرة ظهر أكثر من تعريف لجودة الإفصاح المحاسبي، وقبل التطرق إلى تعريف هذه الأخيرة لابد من الإشارة إلى تعريف الجودة حيث:

- تعرف الجودة بأنها"مجموع الصفات والخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في المنتجوتتطابق مع رغبات المستهلكين"".

- تعرف جودة الإفصاح عل أنها "مدى مطابقة عمليات الإفصاح مع متطلبات مستخدمي البياناتالمالية، حيث تسعى الشركة إلى مراقبة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية".

- كما عرفت أيضا"المعلومات المقدمة بالتقرير المالي والمعبرة عن أداء المنشأة والتي تعتبر مفيدة في الوقت الحاضر و في المستقبل للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين، وفي اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال".[1]

- كما عرفها (SERGIO AND SAVERIO) بأنها" تعني قدرة المنشأة على توفير أكبر كمية من المعلومات لتساعد على التوصيل إلى استنتاجات أفضل من قبل المحللين، وبالتالي تدعيم التوصيل لتنبؤات أفضل للعوائد المستقبلية".

- وعرفها (RIAD AND KHALED) بأنها "قدرة المنشأة على الإفصاح عن أدائها المحاسبي بشكليتوافر فيه خصائص المعلومات الأساسية بمعنى أن تكون المعلومة ملائمة، وتمثل العمليات الاقتصادية للمنشاة تمثيل صادق والخصائص الثانوية للمعلومات بها بمعنى أن تكون قابلة للفهم والمقارنة مع أداء السنوات السابقة، ومع المنافسين وتم توفيرها في الوقت المناسب بالشكل الذي يساعد على تحقيق جودة التقارير المالية".[2]

[1] بوعياد نجاح، عمري أسماء، ص ص 58-59.

[2] ورقة بحثية بعنوان قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية2015، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017، ص ص 15-16.

ثانيا: شروط جودة الإفصاح التي توفر جودة الحوكمة

حتى يكون للإفصاح دور في تحقيق الحوكمة لابد من توفره على الخصائص والشروط التالية:

1- مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية المنشورة

تعددت وجهات النظر حول مستوى الإفصاح المطلوب توفره في البيانات المحاسبية المنشورة، فقد ساد ردحا من الزمن الرأي القائل بوجوب توفير المستوى المثالي للإفصاح Ideal disclosure في تلك البيانات، ووفقا لهذا المفهوم وحيث أن الإفادة من الإفصاح تتناسب طرديا مع مستوى أو كمية الإفصاح، لذلك يرى أصحاب هذا الرأي بأن تعظيم الفائدة المحققة من الإفصاح يقتضي تعظيم مستوى الإفصاح، مما يؤدي إلى توفير الإفصاح الكامل Full Disclosure عن المعلومات، ومما يؤدي بالتالي إلى كل طرف من الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية المنشورة سيجد ضالته في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لكن هذا المفهوم لم يعمر طويلا في الفكر المحاسبي، وذلك عندما حل محله مفهوم مستوى الإفصاح الواقعي أو المتاح، والذي أدى بالتالي إلى استبدال مفهوم الإفصاح الكامل المشار إليه سابقا بمفهوم الإفصاح الكافي أو المناسب، وقد بني مؤيدو هذا المفهوم الجديد للإفصاح موقفهم على ثلاث ركائز أساسية هي:

- أن المستوى المثالي للإفصاح وإن كان بالإمكان تحديد شروط متطلباته من الناحية النظرية، إلا أنتحويل هده المتطلبات إلى ممارسة عملية من الصعب تحقيقها؛

- كما أن تحقيق المستوى المثالي من الإفصاح أيضا سيعظم التكلفة الاقتصادية للمعلومات وبشكل يجعله تتجاوز قيمة الفائدة المحققة منه، وبالإضافة إلى ما سبق فإن المبالغة في تعظيم مستوى الإفصاح سيغرق مستخدمي البيانات المحاسبية بكم من المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى عجزهم عن فهمها خصوصا بالنسبة لفئة المستخدمين العاديين من غير الخبراء.

2-الطرق المتبعة في الإفصاح

يوجد العديد من الوسائل للإفصاح المحاسبي التي يمكن أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومة المطلوبة، ونجد أهمها يتمثل في الإفصاح من خلا ل القوائم المالية حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب هذه القوائم بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وكذلك استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف

عليها والتي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي القوائم المالية، والمعلومات المالية مع مراعاة توحيد المصطلحات في جميع التقارير وإلا يصبح الإفصاح مضلل وكذلك استعمالالمعلومات بين الأقواس كملاحظات هامة ومختصرة بالإضافة إلى التقارير والجداول وتقرير مجلس الإدارة وتقارير المراجع الخارجي الذي يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية.[1]

ومن العناصر الأخرى الواجب توافرها في الإفصاح نجد ما يلي:[2]

– توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، بمعنى يجب أن تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات لمستخدميها في الوقت المناسب وأن لا تصدرها بصورة متأخرة بشكل يجعلها ضئيلة الفائدة وقد تصبح في مرحلة عديمة الفائدة، كما وتفقد تأثيرها على القرار. ومثال ذلك أن تقوم المؤسسة بنشر ميزانيتها بعد صدورها بفترة زمنية حيث لا يمكن الاعتماد عليها في السوق المالي؛

–إتاحة الفرصة للمتعاملين مع المؤسسة للاطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بها بمعنى يجب على المؤسسة أن تنتج الفرصة لجميع الأطراف المتعاملة معها للاطلاع على البيانات والوثائق المتعلقة بها.

– عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة بشكل دقيق وميسر ومفهوم حيث ينبغي على المؤسسة أن تعرض بياناتها والمعلومات المتعلقة بها بشكل ميسر وواضح ومفهوم لجميع المتعاملين ومعها وباللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية، وعلى موقع المؤسسة الالكتروني ويجب أن لا يكشف تلك البيانات والمعلومات ومثال ذلك: عرض المؤسسة لبياناتها المالية بصورة أرقام صماء تخلو من التوضيح لبنود ومفردات تلك البيانات.

[1] بوعياد نجاح، عمري أسماء، مرجع سابق، ص ص 60–61.

[2] داود خيرة، مرجع سابق، ص 153.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية الضرورية كون أنه يتم الاعتماد عليه إلى حد كبير في التعرف على حقيقة أوضاع المنشأة، والوقوف على أدائها من خلال بياناتها المالية.

ويعتبر الإفصاح أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي من دونها لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، والإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية ليست عملية عشوائية بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة عليها كأي ممارسات داخل المنشاة، ومما سبق يتضح أم موضوع الإفصاح يرتكز على توصيل المعلومات إلى المستخدمين سواء كانت كمية أو نوعية دون تضليل، وكذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين بالإضافة إلى أنه لابد من أن يكون الإفصاح ذات جودة وبطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة عل تحقيق أرباح في المستقبل.

الفصـــل الثـــالث

الـــدراسة الميـــدانية في مؤسسة نفطال بولاية المدية

تمهيد

بما أن حوكمة الشركات تعتبر أحد القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والهيآت العالمية والمنظمات في العالم ككل، فالجزائر أيضا أبدت اهتماماتها بالحوكمة في الآونة الأخيرة حيث أصبح لهذا الأخير أولوية إستراتيجية وطنية في ظل الوضع الراهن من أجل الفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطور ولذلك قمنا بدراسة ميدانية لمعرفة واقع الحوكمة في المؤسسة الجزائرية نفطال فرع ولاية المدية

المبحث الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى واقع الحوكمة في الجزائر وكيف كانت تجربة الحوكمة فيها وما هي الإجراءات التي قامت بها لتطويرهذا الموضوع.

المطلب الأول: نموذج حوكمة الشركات في الجزائر

باعتبار أن الجزائر واحدة من الدول التي وعت بأهمية الحوكمة في ترشيد سياستها لتحقيق التنمية وتحسين أدائها، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، والذي يسمح للمؤسسات بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة، كما يمنح وسائل تساعد على تحديد وظائفه من خلال ضمان أكبر حماية لها.

أولا: عرض عام حول ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

في جويلية 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في تحسين المشاركين قصد الفهم الدقيق لمصطلح الحوكمة لبلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات وتعزيز التنافسية المؤسسية في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.[1]

حيث قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهبئ تشجيع حوكمة الشركات في مجتمع الأعمال، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء فريق عمل للحوكمة يعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية.[2]

إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري سنة 2009 من قبل كل من الجمعية(CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر وكذلك إطلاق مركز حوكمة الجزائربناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات حيث قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الشركات في الجزائر أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد دليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية.

إقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية، وهذا بمراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، وتبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول

---

[1] يوعياد نجاح، عمري أسماء، مرجع سابق، ص65.

[2] علي عمر عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر– مجلة الباحث العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص14.

الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مستوى الشركات، وبيان أهمية السوق المالي.[1]

ثانيا: مبادئ ميثاق الراشد للمؤسسة الجزائرية

ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية على أربعة مبادئ أساسية هي:[2]

1- الإنصاف: الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة منصفة،

2- الشفافية: الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع،

3- المساءلة: مسؤولية كل طرف محددة على حذا بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة،

4- المحاسبة: كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.

المطلب الثاني:معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل المؤسسة أو من خارجها وتتمثل في:[3]

أولا: المصدر الداخلي

ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة، فأغلب الاقتصاديات التي يكون فيها تطبيق الحوكمة فعلا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات قانونية أخرى من أهمها

1- **مجلس الإدارة:** عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة التنفيذيةومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة وعدد اجتماعات المجلس،

---

[1] بوعياد نجاح، عمري أسماء، مرجع سابق، ص 66.

[2] حمادي نبيل، أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية 11، جامعة المدية، الجزائر، 2012، ص ص 83-84.

[3] صباحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثمن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر، 2013، ص 668.

2- أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفير أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكنون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهتهم لعمل الشركة،

3- لجنة مجلس الإدارة: وأهمها لجنة التدقيق ، لجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفير أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيها.

ثانيا: المصدر الخارجي

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة، ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، الذي يضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين

المطلب الثالث: إجراءات الجزائر في تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

وحتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لابد من وجود مجموعة من الإجراءات يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات، وتتمثل في:

أولا: إجراءات قصيرة الأجل[1]

تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة يجب أن توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه الخاصة بهم، وإنشاء مجلس الإدارة الاستثماري، كذلك لابد أن توضح إيصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم وتنظيم المحاسبةوالإفصاح ومعاملة المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بما سيحدث في الشركة.

- تنص سياسة حوكمة الشركات على إنشاء مجلس إدارة استشاري لمساعدة اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة ومجلسها بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد الشركة بمرشحي محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.
- تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس الإدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق.
- تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه الموظفين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.
- تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

[1] بوعياد نجاح، عمري أسماء، مرجع سابق، ص 68.

ثانيا: إجراءات متوسطة الأجل[1]

تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، وتقدم إلى أعضاء المجلس قيل مواعيد الاجتماعات حيث تنص ساسة الشركات على مايلي:

- تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف من خلال عامين، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري.
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية والاجتماعية للمواطنين.
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض في هذا المبحث الدراسة الميدانية بداية من الإجراءات المنهجية للدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداتها والمعالجة الإحصائية، ننتقل بعدها إلى النتائج المتعلقة بالتوزيع الطبيعي، صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اتساقا مع أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي كسبيل للاستنتاج المنطقي الذي لا يخرج عن ضوابط البحث العلمي. لذا فإن الدراسة هي محاولة لبلورة أفكار نظرية مدعمة ببعض الحالات العملية. واقتصرت الدراسة على استعراض وتحليل أبرز المفاهيم التي تناولت دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات. وقد حاولنا أن ننجز البحث مع ما ذهب به الباحثون والمختصون والتقارير المتعلقة بهذا الموضوع.

[1] صباحي نوال، مرجع سابق، **ص** 660.

أولا: طرق جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد على نوعين من مصادر البيانات لجمع المعلومات اللازمة:

1- المصادر الأولية:اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال استبانة، تم تصميمها لتحقيق غرض الدراسة، وبشكل ينسجم مع إشكالية الدراسة وأسئلتها، بحيث تغطي كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة.

2-المصادر الثانوية: والتي تمثلت في الكتب العلمية والدراسات والأبحاث السابقة وأطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والمقالات والمجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى شبكة المعلومات العنكبوتية بهدف الحصول على تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت على مواضيع الدراسة الحالية ومتغيراتها.

ثانيا: مجالات الدراسة:

تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

1-الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في مؤسسة نفطال بولاية المدية؛

2-الحدود البشرية:الموظفين في مؤسسة نفطال؛

3-الحدود العلمية: وتتعلق بمحاور الدراسة (الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات).

4-الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2023-2024.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة جميع موظفي عينة الدراسة، وقد تم اختيار عينة قصدية مكونة من (50) موظفا تم توزيع الاستمارات عليهم وهذا بصفة عشوائية، وبعد الإنتهاء من توزيع الاستمارات وجمع البيانات اللازمة، تم استرجاع (44) استمارة منها (04) استمارات غير صالحة للتحليل، ليستقر العدد النهائي للاستمارات الصالحة للتحليل عند (40) استمارة وبنسبة بلغت (80%) من إجمالي عدد الإستمارات الموزعة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
المفقودة	06	12
الغير صالحة للتحليل	04	08
الصالحة للتحليل	40	80
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: أداة جمع البيانات

تم إعداد استبانه صممت خصيصاً لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم تحليل نتائج هذا الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاث أجزاء كما يأتي:

الجزء الأول: تضمن الغلاف الخارجي للإستبيان والذي يتضمن إشكالية الدراسة، شرح الهدف من الدراسة، طمأنة المستجيبين للإستبيان بأن معلوماتهم ستحاط بسرية تامة، وأخيرا تقديم كلمة شكر للمستجوبين.

الجزء الثاني: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث: الجنس، العمر، سنوات الخبرة.

الجزء الثالث:يناقش دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات، وتم تقسيمه إلى محورين إثنين كما يلي:

- **المحور الأول:** يتمثل في الإفصاح المحاسبي ، وقد تم قياسه بواسطة (07) عبارات؛
- **المحور الثاني:** يتمثل في حوكمة الشركات، وقد تم قياسه بواسطة (10) عبارات؛

هذا وقد تم تحديد خيارات الأجوبة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق جدا، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق جدا) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق جدا=5، موافق=4، موافق بدرجة متوسطة=3، غير موافق=2، غير موافق جدا=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول

الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) .

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بـspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدم الطالبين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

☑اختبار كولمجروف–سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات؛

☑ معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارات كل متغير من متغيرات الدراسة؛

☑معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛

☑ التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية العيّنة؛

☑المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛

☑الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛

☑الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات؛

☑تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغير المستقل والمتغير التابع تبعاً للمتغيرات الشخصية الوظيفية.

المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت الطالبة باستخدام اختبار كولمجروف–سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3–2): اختبار كلمجروف–سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
الإفصاح المحاسبي	1160.	40	1880.
حوكمة الشركات	1940.	40	0910.
الدرجة الكلية للإستبيان	0.083	40	0.200

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول السابق أن قيمة اختبار كلمجروف–سميرنوف للمتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) والمتغير التابع (حوكمة الشركات) والدرجة الكلية للإستبيان كانت غير دالة إحصائيا

(P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه.وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة، وقد استجابت الطالبة لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

2-صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان: مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر.وعلى هذا قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman)بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الاتساق الداخلي لعبارات متغير الإفصاح المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-4)

الجدول رقم: (3-3) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الإفصاح المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
X1	تقديم مستوى كاف وواقعي من الإفصاح عن المعلومات لتساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة.	.6300***	<0.001
X2	عرض المعلومات المحاسبية بأساليب يسهل فهمها لضمان شفافية البيانات.	.5730***	<0.001
X3	إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين دون استثناء لضمان تكافؤ الفرص والمعلومات بين الجميع.	.5910***	<0.001
X4	تحديد توقيت مناسب للإفصاح عن المعلومات وتحديد المكان الملائم لها لضمان وصولها للمستفيدين بسهولة.	.6110***	<0.001
X5	ضبط دقة وموضوعية المعلومات لضمان مصداقيتها وتوجيه القرارات اللازمة بناء على البيانات الصحيحة.	.6580***	<0.001
X6	منع الإفصاح عن المعلومات السرية أو الحساسة التي يمكن أن تضر بالمؤسسة.	.7070***	<0.001
X7	توفير آليات لتقييم فعالية الإفصاح وجمع ملاحظات المستفيدين لتحسين عملية الإفصاح في المستقبل	.7190***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***: $P<0.001$			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الظاهرة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.573, P<0.001$) للعبارة (X2) إلى ($SP = 0.719, P<0.001$) للعبارة (X7) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (الإفصاح المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير حوكمة الشركات**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-5)

الجدول رقم: (3-4) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير حوكمة الشركات مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
Y1	توجد سياسات وإجراءات لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسة.	0.724***	<0.001
Y2	يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح محدد بين مختلف الأقسام والموظفين.	0.622***	<0.001
Y3	يتم إتباع إجراءات دقيقة لضمان التقيد بالقوانين والتشريعات الوطنية.	0.590***	<0.001
Y4	تعقد جلسات منتظمة لمراجعة وتقييم أداء المؤسسة وسير العمل.	0.631***	<0.001
Y5	تحتفظ المؤسسة بسجلات وثائقية دقيقة توضح كافة العمليات والقرارات المتخذة.	0.746***	<0.001
Y6	تنفذ برامج تدريبية دورية لموظفي المؤسسة حول قواعد الحوكمة وأهميتها.	0.638***	<0.001
Y7	تتبنى المؤسسة تقنيات وأنظمة حديثة لتعزيز الشفافية وفعالية العمل.	0.482*	0.015
Y8	تشجع المؤسسة المشاركة الفعالة للموظفين في عمليات اتخاذ القرارات وإدارة العمل.	0.688***	<0.001
Y9	توضح خطط إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف الحوكمة ورفع	0.507**	0.003

	كفاءة الأداء.		
Y10	يتم إجراء تقييمات دورية لأداء المؤسسة من خلال استقصاءات ودراسات خارجية مستقلة	0.494*	0.010
مستويات الدلالة الإحصائية:	*:$P<0.05$	**:$P<0.01$	***:$P<0.001$

المصدر: من إعداد الطالة بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.482, P =0.001$) للعبارة (Y7) إلى ($SP = 0.724, P<0.001$) للعبارة (Y1) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (حوكمة الشركات)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

3-الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة،حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها،ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

وعلى هذا الأساس قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (3-5) معاملات الإرتباط سيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	1	2	3
1. الإفصاح المحاسبي	1	-	-
2. حوكمة الشركات	0.593^{***}	1	-
3. الدرجة الكلية للإستبيان	0.895^{***}	0.890^{***}	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

بناء على النتائج الظاهرة في الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط بين المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) والمتغير التابع (حوكمة الشركات)، والدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الاستبيان) محصورة بين القيمتين (SP=0.895;SP=0.593) وهي دالة إحصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخα
الإفصاح المحاسبي	7140.
حوكمة الشركات	7360.
الدرجةالكليةللإستبيان	8090.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمتغير الإفصاح المحاسبي (α= 0.714)، ولمتغير حوكمة الشركات (α= 0.736)، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان (جميع عبارات الإستبيان) فقد بلغ معامل الثبات (α= 0.809)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة الحالية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات موظفي حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الاستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص العينة من حيث متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

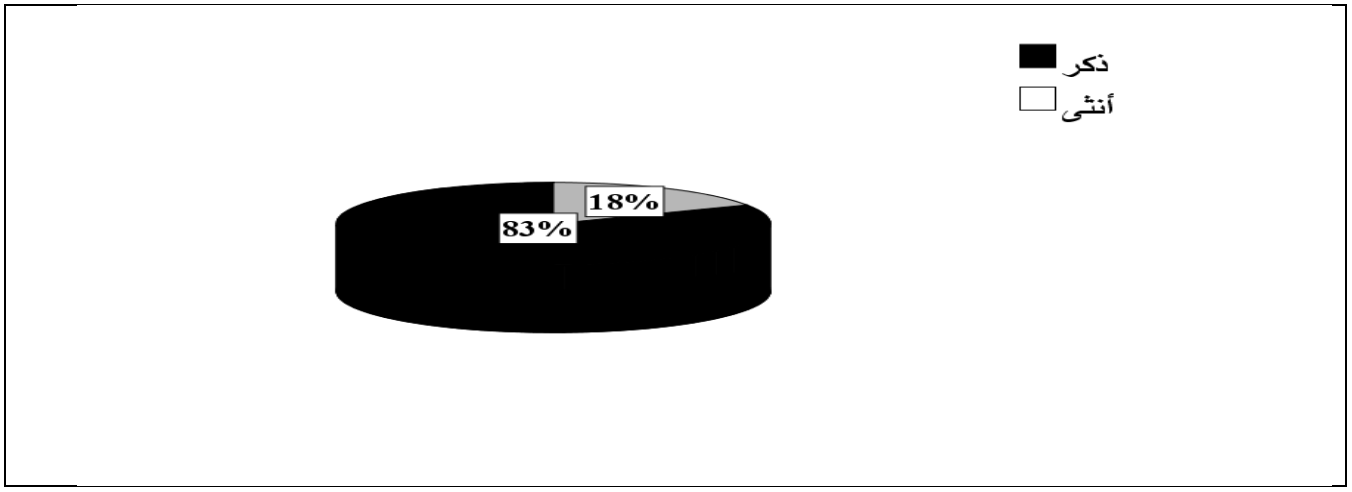
الجدول رقم (3-7) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	33	83
	أنثى	07	18
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تمثيل الموظفين الذكور بلغت (83%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الموظفين الإناث (18%)، وهذا يدل على أن غالبية الموظفين في مؤسسة نفطال بولاية المدية هم من فئة الذكور والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس



المصدر:رسم مقتطع من مخرجات SPSSلث

ثانيا: وصف خصائص العينة من حيث متغير العمر

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

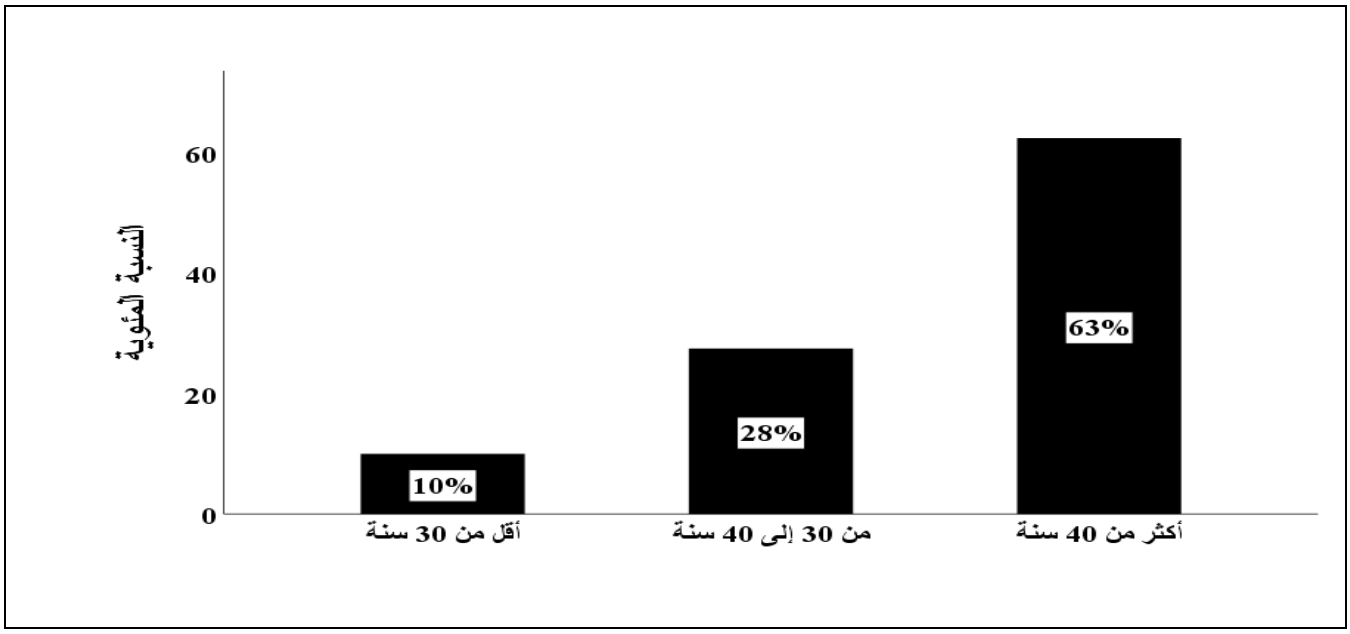
الجدول رقم (3-8) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر

المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 30 سنة	04	10
	من 30 إلى 40 سنة	11	28
	أكثر من 40 سنة	25	63
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [أكثر من 40 سنة]، إذ بلغ عددهم (25) موظف وبنسبة مقدارها (63%)، تليها الفئة العمرية [من 30 إلى 40 سنة]، حيث بلغ عددهم (11) موظف وبنسبة قدرها (28%)، في لم يتعدى مجموع الموظفين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] سوى (04) موظفين وبنسبة مقدارها (10%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة داخل مؤسسة نفطال هم من كبار السن، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر



المصدر:رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: وصف خصائص العينة من حيث متغير سنوات الخبرة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (3-9) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة

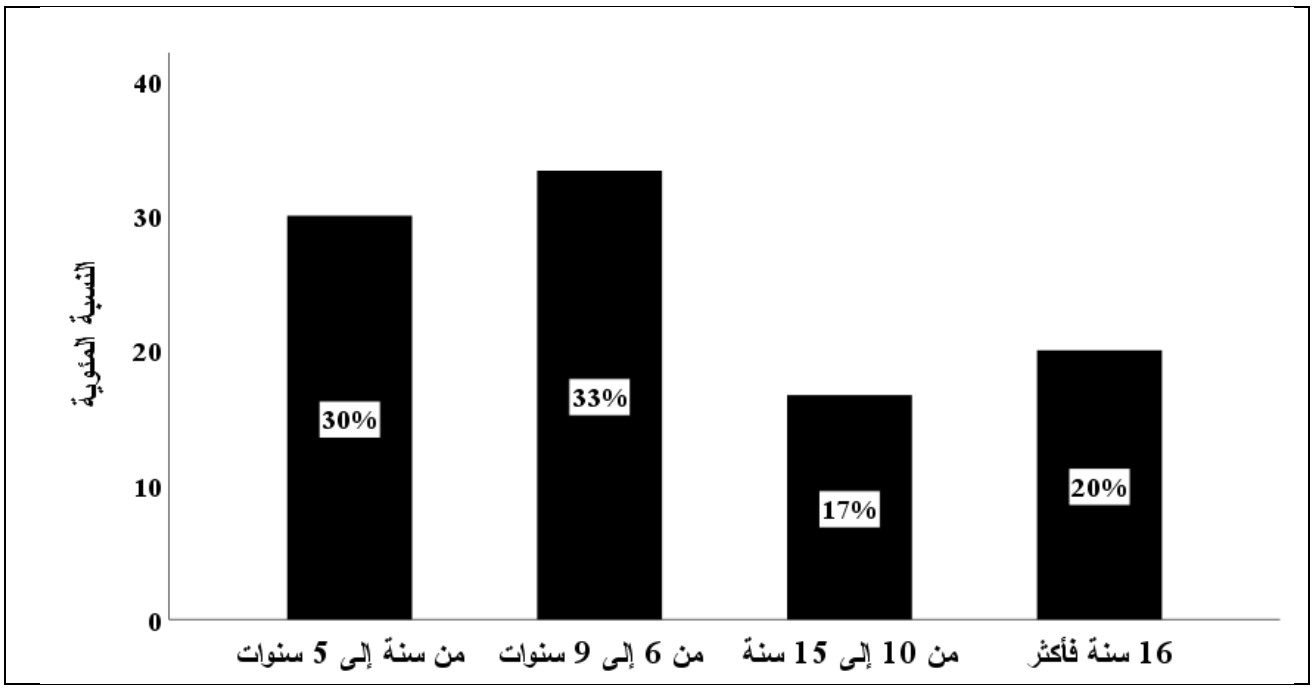
المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	04	10
	من 05 إلى 10 سنوات	05	13
	من 11 إلى 15 سنة	26	65
	16 سنة فما فوق	05	13
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 11 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (26) موظف وبنسبة مقدارها (65%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [من 05 إلى

10سنوات] وكذلك الموظفين الذين يمتلكون خبرة مهنية تقدر ب[16 سنة فما فوق]، حيث بلغ عددهم (05) موظفين وبنسبة مقدارها (13%) لكل من الفئتين، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 05 سنوات] سوى (04) موظفين وبنسبة مقدارها (10%) من إجمالي حجم العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن موظفي عينة الدراسة داخل مؤسسة نفطال والذين تم استجوابهم يمتلكون خبرة لا بأس بها، بحيث يمكن الاعتماد على إجاباتهم لاستخراج النتائج الدقيقة كون إجابتهم على العبارات لن تكون عشوائية بل بطريقة علمية وفهم عميق لكل عبارة من عبارات الاستبيان. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر:رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير الإفصاح المحاسبي.

يوضح الجدول رقم (3-11)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (3-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الإفصاح المحاسبي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
X1	تقديم مستوى كاف وواقعي من الإفصاح عن المعلومات لتساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة.	4.13	0.94	01	موافق
X2	عرض المعلومات المحاسبية بأساليب يسهل فهمها لضمان شفافية البيانات.	3.80	0.99	04	موافق
X3	إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين دون استثناء لضمان تكافؤ الفرص والمعلومات بين الجميع.	4.08	1.02	02	موافق
X4	تحديد توقيت مناسب للإفصاح عن المعلومات وتحديد المكان الملائم لها لضمان وصولها للمستفيدين بسهولة.	3.70	0.71	06	موافق
X5	ضبط دقة وموضوعية المعلومات لضمان مصداقيتها وتوجيه القرارات اللازمة بناء على البيانات الصحيحة.	3.75	0.54	05	موافق
X6	منح الإفصاح عن المعلومات السرية أو الحساسة التي يمكن أن تضر بالمؤسسة.	3.15	0.83	07	محايد
X7	توفير آليات لتقييم فعالية الإفصاح وجمع ملاحظات المستفيدين لتحسين عملية الإفصاح في المستقبل	3.92	0.83	03	موافق
الدرجة الكلية لمتغير الإفصاح المحاسبي		3.79	320.	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن المتوسط العام لمتغير الإفصاح المحاسبي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.79) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.32) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (X1) التي نصت على " تقديم مستوى كاف وواقعي من الإفصاح عن المعلومات لتساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير الإفصاح المحاسبي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.13) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.94) يدل على وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (X3) الخاصة ب " إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين دون استثناء لضمان تكافؤ الفرص والمعلومات بين الجميع." بمتوسط حسابي (***M***=4.08) وانحراف معياري قدره (***SD***=1.02) معبرًا عن وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (X6) المتعلقة ب "منح الإفصاح عن المعلومات السرية أو الحساسة التي يمكن أن تضر بالمؤسسة." على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.15) وبانحراف معياري (***SD***=0.83) يشير إلى وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة المحايد ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي نوعا ما لدى موظفي عينة الدراسة حول مستوى الإفصاح المحاسبي داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات متغير حوكمة الشركات

يوضح الجدول رقم (3-12)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير حوكمة الشركات.

الجدول رقم (3-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير حوكمة الشركات

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
Y1	توجد سياسات وإجراءات لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسة.	4.12	0.69	03	موافق
Y2	يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح محدد بين مختلف الأقسام والموظفين.	4.25	0.67	02	موافق جدا
Y3	يتم إتباع إجراءات دقيقة لضمان التقيد بالقوانين والتشريعات الوطنية.	3.52	0.93	10	موافق
Y4	تعقد جلسات منتظمة لمراجعة وتقييم أداء المؤسسة وسير العمل.	4.32	0.94	01	موافق جدا
Y5	تحتفظ المؤسسة بسجلات وثائقية دقيقة توضح كافة العمليات والقرارات المتخذة.	3.70	0.97	08	موافق
Y6	تنفذ برامج تدريبية دورية لموظفي المؤسسة حول قواعد الحوكمة وأهميتها.	3.75	0.84	07	موافق
Y7	تتبنى المؤسسة تقنيات وأنظمة حديثة لتعزيز الشفافية وفعالية العمل.	3.57	0.96	09	موافق
Y8	تشجع المؤسسة المشاركة الفعالة للموظفين في عمليات اتخاذ القرارات وإدارة العمل.	3.90	0.78	04	موافق
Y9	توضح خطط استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف الحوكمة ورفع كفاءة الأداء.	3.85	3.83	05	موافق
Y10	يتم إجراء تقييمات دورية لأداء المؤسسة من خلال استقصاءات ودراسات خارجية	3.80	0.85	06	موافق

	مستقلة				
الدرجة الكلية لمتغير حوكمة الشركات	3.88	0.30	-	موافق	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن المتوسط العام لمتغير حوكمة الشركات جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.88) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.30) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (Y4) التي نصت على " تعقد جلسات منتظمة لمراجعة وتقييم أداء المؤسسة وسير العمل." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير حوكمة الشركات، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.32) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.94) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (Y2) الخاصة ب "يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح محدد بين مختلف الأقسام والموظفين."بمتوسط حسابي (***M***=4.25) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.67) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (Y3) المتعلقة ب "يتم إتباع إجراءات دقيقة لضمان التقيد بالقوانين والتشريعات الوطنية." على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.52) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.93) ما يدل على وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق جدا ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول أهمية حوكمة الشركات داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أولا: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على مايلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات عند مستوى (α = 0.05) داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-12) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات

النموذج	**المتغير التابع (*Y*)**		
	(حوكمة الشركات)		
المتغير المستقل (*X*)	أوزانالإنحدار **B**	الخطأ المعياري ***SE***	مستوى الدلالة ***P***
الإفصاح المحاسبي	.5820 ***	.1280	<0.001
الثابت (*i*)	1.657 **	.4800	0.001
R^2= 0.352 $F_{(1, 39)}$= 20.649 , P<0.001			
مستوى دلالة الإحصائية	***:P<0.001		**:P<0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (حوكمة الشركات)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط (R^2 = 0.352) ما يعني أن متغير الإفصاح المحاسبي قام بتفسير ما قيمته (35%) من تباين الحاصل في متغير حوكمة الشركات كذلك تشير نتائج اختبار التباين ($F_{(1,29)}$ = 20.649, P<0.001)إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (1.657)i + (0.582) \times X$$

حيث:

Y: حوكمة الشركات i;: الثابت X;: الإفصاح المحاسبي

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعيارية دالة إحصائيا؛ حيث بلغت (B=0.582, *P*<0.001)، وتترجم هذه النتائج على أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير الإفصاح المحاسبي يقابله زيادة بحوالي (58%) في حوكمة الشركات داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات عند مستوى (α = 0.05) داخل مؤسسة نفطال.**

ثانيا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على :**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(*α* =0.05) في متغير الإفصاح المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة) داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الإفصاح المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *p*
الجنس	.8790	1	.0720	.0720	.3550
العمر	355.1	2	.2220	.1110	.2720
سنوات الخبرة	.2861	3	.3150	.1050	.2950
الخطأ	-	33	.6972	.0820	-
المجموع	-	40	673.562	-	-
(Lvene test):$_{(11,}$ $_{28}$) = .622.0, *P*= 795					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-14) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير الإفصاح المحاسبيغير دال إحصائيا (Lvene test = 0.622, P=0.795) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الإفصاح المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص**على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الإفصاح المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة) داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.**

ثالثا: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير حوكمة الشركات تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة) داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.**وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير حوكمة الشركات تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
الجنس	5.836	1	3520.	3520.	0940.
العمر	4.365	2	5270.	2640.	1210.
سنوات الخبرة	647.3	3	6610.	2200.	0680.
الخطأ	-	33	992.1	0600.	-
المجموع	-	40	696.590	-	-
(Lvene test):$_{(11,}$ $_{28}$) = 1.080, P= 0.919					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-15) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير حوكمة الشركات غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.919, *P*=0.080) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير حوكمة الشركات تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على **عدموجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير حوكمة الشركات تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة) داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية.**

خلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات والإجراءات التي تتخذها لفتح آفاق جديدة للنهوض بالحوكمة داخل المؤسسة.

بالنسبة للدراسة الميدانية فاستهدفت بشكل أساسي دراسة وتحليل دور الإفصاح في تعزيز الحوكمة داخل مؤسسة نفطال، ومن خلال التحليل تبين أنه يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح وجودته في تقاريرها المالية و تأثيره الإيجابي على الحوكمة . بالإضافة إلى عدم وعي بعض الأفراد داخل المؤسسة لمفهوم الحوكمة والإفصاح بشكل عام.

الخاتمة العامة



الخاتمة العامة

وفي الختام يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو المبدأ الأساسي لتعزيز الحوكمة السليمة داخل المؤسسات والذي من خلاله يتم ايصال المعلومات على مستخدميها، ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من أثر على القرا رات المتخذة من خلال توفير المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب، وتعتبر الحوكمة إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالإقتصاد من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها على الإفصاح، فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد.

لذلك يمكن القول أن الإفصاح والحوكمة وجهان لعملة واحدة فالإفصاح أداة رقابية للحوكمة والحوكمة بمبادئها تساهم في التطبيق الفعال للإفصاح داخل المنشأة الاقتصادية، وعموما تعتبر الحوكمة المدخل الفعال والحل المتكامل لتحقيق الإفصاح وجودته في القوائم المالية.

وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات هي كما يلي:

1-نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدت في هذا البحثتم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى:

☑**بالنسبة للفرضية الأولى:** والتي مضمونها"**انفصال الملكية عن الإدارة والانهيارات المؤسسية من الأسباب الأساسية التي حتمت وجود الحوكمة**" فقد تم اثبات هذه الفرضية من خلال الجانب النظري الذي تبين من خلاله أن الأزمات المالية والانهيارات المؤسسية جعلت عالم الأعمال يهتم بالحوكمة ، حيث اتضح أن الحوكمة هي الطريقة المثلى لرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة الشركة، بالإضافة إلى تقليل التضارب داخ المؤسسة.

☑**بالنسبة للفرضية الثانية:** والمتمثلة في" **يعتبر الإفصاح من مؤشرات تفعيل حوكمة الشركات من خلال دوره الرقابي وكذا تميزه بمجموعة من المقومات التي من شأنها الحكم على جودة الإفصاح ومن ثم تفعيل الحوكمة**".تم اثبات صحة هذه الفرضية حيث يعتبر الإفصاح أداة تحقيق جودة الحوكمة في المؤسسة الإقتصادية، لتوفره على شروط من أهمها المستوى المطلوب توفره في البيانات المالية والطرق المتبعة في الإفصاح وتوفره كذلك على المعلومات في الوقت المناسب وعرض البيانات بشكل دقيق.

☑ **أما بالنسبة للفرضية الثالثة:** نصت على "**الإفصاح المحاسبي في مؤسسة نفطال يؤثر بالإيجاب على حوكمتها**". تم التأكد من صحتها بعد تأييد أغلبية الأفراد وميلهم إلى الموافقة على أن الإفصاح المطبق داخل المؤسسة صحيح ويؤثر ايجابا على الحوكمة عند المستوى 0.05.

2-التوصيات

بناء على ما سبق ارتأينا أنه لابد من طرح مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- ضرورة تعزيز الحوكمة وتطبيق مبادئها داخل المؤسسات الجزائرية.
- إعطاء أهمية للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني حوكمة جديدة يلزمها أولا وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة.
- ضرورة نشر الوعي لمفهوم الحوكمة والإفصاح وتعزيز ثقافة ممارستهما.
- نشر ثقافة النزاهة، والمساءلة بين مختلف مسؤولي الشركات.
- العمل على إجراء المزيد من الأبحاث في هذا الموضوع.

3-آفاق الدراسة

- دور حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.
- دعم وسائل الإفصاح التي تستعملها الشركات من أجل ضمان رفع مستواها.
- التأكيد على وجود أنظمة مالية وإدارية وهيكل إداري كجوهر لعملية الحوكمة والإفصاح.

المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1-أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.

2- أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008،

3- باسم شمس الدين ، القيادة الإستراتيجية وحوكمة الشركة، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

4-د.جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة 1، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014.

5- زيد، عمر عبد الله، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الطبعة 1، دار البازوري، عمان، الأردن، 1995.

6-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.

7- طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الاستباقي و انعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017

8- طلال محمود علي الحجاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع،الأردن، 2017.

9- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2005.

10- طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،

11- طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، 2020.

12- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، الطبعة 1، دار الكتب الوطنية، صنعاء،

13- عمر علي عبد الصمد، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية و التدقيق المحاسبي، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2017،

14- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

15- مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2014.

16- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة- الدار الجامعية للنضر والتوزيع، لإسكندرية، مصر،2009.

17- محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة، الطبعة 1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة مصر، 2015.

18-_محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض، الإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

19- محمد المبروكي أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

20- ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014.

21- هندي محمد إبراهيم، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

22- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

23-نور أحمد،المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية المصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الأطروحات والرسائل:

1- فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر-sbf-أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عنابة، 2014.

2- جمال العسالي، تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الإقتصادي في الجزائر2000-2014،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

3-إلهام سنوساوي، أثر تطبيق على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 1، 2016.

4- عمر عيسى فلاح المناصير، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2013،

5- حكمت مصطفى أحمد، دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، العراق، 2021.

6- عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

7- رولا عبد المجيد انشاصي، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،غزة، أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، ،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009

8- ندى موسى سعد الدين عيسوي، واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية في جامعات مناطق الوسط الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2020.

9- بدرة بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةعلى العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، -دراسة تطبيقية-، مذكرة ماجستير، تخصص جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2013.

10- عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع -غزة- فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، بدون سنة.

11-محمد مشرف حماد السويداوي، الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

12- رنا علي صقور، دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

13- بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019،

14-عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،

15- محمود رمزي إدريس، تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمهما المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير
كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2015.

16- ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي دراسة ميدانية: الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2015.

17- داود خيرة، محددات حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2017.

18- عمروش صبرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي الاقتصادي للمؤسسات دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2022.

19- بوعياد نجاح، عمري أسماء، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة حالة مؤسسة نفطال- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2020.

20-يونسي حسيبة، مرزوق مماس، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مديرية اتصالات الجزائر-وحدة البويرة-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2011.

21- حكيم مزارقية، عبد المالك زواوي، دور الافصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة،الجزائر، 2017.

22- سفيان منصور، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك التجارية دراسة حالة-،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2021.

ثانيا: المؤتمرات والملتقيات والمداخلات

1- محمد لزرق، معوقات عدم الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر (دراسة ميدانية)، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة-مقاربات علمية عملية- جامعة أم البواقي، 24-25 اكتوبر 2017.

2- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،يومي 15، 17 ديسمبر 2012.

3- ورقة بحثية بعنوان قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015، جامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، 2017.

5- عائشة سلمى، راضية كروش، مداخلة بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر.

6- بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع رهانات و آفاق- جامعة أم البواقي،الجزائر، يومي 7و8 ديسمبر.

ثالثا: المجلات والمقالات

1- فيصل عطية، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية، محاسبية و جبائية، المجلد 1، العدد 1، جويلية، 2021.

2- ضيف الله محمد الهادي، أسس و قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، ، المجلد 1، العدد 6، جامعة الوادي.

3- براضية حكيم، بلعزوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المسيلة، المجلد 9، العدد 1، جامعة محمد بوضياف.

4- انصاف جمعة، بركات القطامية، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية،المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار5،العدد 49، تاريخ الإصدار: 2- تشرين الثاني – 2022.

5- عوض خلف دلف العيساوي، صدام محمد محمود الحيالي، علي ابراهيم حسين الكسب، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 11، 2008،

6- محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن، جوكمة المؤسسات ودورها في تحشين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 7، جامعة الوادي، جامعة ورقلة، الجزائر.

7-مزياني نور الدين، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 4،جامعة المسيلة،2010.

8-بوزيان العربي، جلطي غالم ، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، مجلد 8 العدد جامعة مستغانم، جامعة تلمسان، تاريخ النشر 2021/9/15.

9- خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14،العدد 1، المركز الجامعي أفلو، جامعة محمد بوضياف، 2019.

10- فاتح بلواضح، محمد براق، مقال بعنوان: حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر-دراسة تجربة ا ن سي أ رويبة في مجال حوكمة الشركات- جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، المدرسة العليا للتجارة.

11- فارس فضيل، ضويفي حمزة، مقال بعنوان: أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات-دراسة ميدانية-، جامعة الجزائر، المركز الجامعي تيسمسيلت.

12- الالتزام بآليات ولائحة حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد والمالي والاداري، ورقة عمل بعنوان مقدمة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2019.

13-بشرى عبد الوهاب، محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.

14_ حوكمة الشركات هيئة السوق المالية، ، ص 5، متوفرة على الموقع الالكتروني،هيئة-السوق-المالية.السعودية .org.www.cma

15- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إصدار رقم(11) أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 2015.
2010www.Uasa.ae

المراجع باللغة الفرنسية

1-Gérard Charreaux, Peter Writz, Gouvernance des entreprises novelles perspectives economica,paris,2006.
2-Bénoit bégi Gouvernance control et audit des organizations economica, paris, 2008.
3-Abdelrahman anofli, corporate governance in Islamic financial institutions, international Islamic university malysia.

4- Manel Kolsi, Hanen Gorbel, effet de mecanismes de governance et boursière, montepellier, France, 11 mai 2011.
5-Accounting dictionary, www.acountingtools.com/board-directors-difinitions.

الملاحق

الملحق رقم (1): الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان حول : دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إنجاز مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة تخصص محاسبة بعنوان " دور الإفصاح المحاسبي في تعزيزحوكمة الشركات" مع دراسة ميدانية في مؤسسة نفطال بالمدية، نرجو من سيادتكم الأفاضل من الأساتذة والموظفين المحترمين التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (×) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم علىإنجاح الدراسة،علما بأن إجابتكم **ست**عامل بشكل سري و لغايات أغراض البحث العلمي فقط و ستوضع نتائج الدراسةتحت تصرفكم في أي وقت، شاكرين لكم سابقا على جهودكم وحسن تعاونكم.

أولا: البيانات الشخصية والوظيفية

1- الجنس:ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من 30 ☐ من.30إلى 40 سنة ☐

أكثر من 40 سنة ☐

3-سنوات الخبرة : أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐

من 11-15سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا:عبارات الاستبيان المتعلقة بموضوع الدراسة:

المحور الأول:العبارات التي تقيس درجة الالتزام بتطبيق الحوكمة

الرقم	العبارات	نعم	محايد	لا
1	توجد سياسات وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسة			
2	يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح ومحدد بين مختلف الأقسام والموظفين			
3	يتم إتباع إجراءاتدقيقة لضمان التقيد بالقوانين والتشريعات الوطنية			
4	تعقد جلسات منتظمةلمراجعة وتقييمأداء المؤسسة وسير العمل			
5	تحتفظ المؤسسة بسجلات وثائقية دقيقة توضح كافة العمليات والقرارات المتخذة			
6	تنفذ برامج تدريبية دورية لموظفي المؤسسة حول قواعد الحوكمة وأهميتها			
7	تتبنى المؤسسة تقنيات وأنظمة حديثة لتعزيز شفافية وفعالية العمل			
8	تشجع المؤسسة المشاركة الفعالة للموظفين في عمليات اتخاذ القرارات وإدارة العمل			
9	توضع خطط استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف الحوكمة ورفع كفاءة الأدا ء			
10	يتم إجراء تقييمات دورية لأداء المؤسسة من خلال استقصاءات ودراسات خارجية مستقلة.			

المحور الثاني:يقيس دور الإفصاح في تعزيز الحوكمة

الرقم	العبارات	نعم	محايد	لا
1	تقديم مستوى كاف وواقعي من الإفصاح عن المعلومات لتساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة			
2	عرض المعلومات المحاسبية بأساليب يسهل فهمها لضمان شفافية البيانات			
3	إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين دون استثناء لضمان تكافؤ الفرص والمعلومات بين الجميع			
4	تحديد توقيت مناسب للإفصاح عن المعلومات وتحديد المكان الملائم لها لضمان وصولها			
5	ضبط دقة وموضوعية المعلومات لضمان مصداقيتها وتوجيه القرارات اللازمة بناء على البياناتا			
6	منع الإفصاح عن المعلومات السرية أو الحساسة التي يمكن أن تضر بالمؤسسة			
7	توفير آليات لتقييم فعالية الإفصاح وجمع ملاحظات المستفيدين لتحسين عملية الإفصاح في المستقبل			

ملحق رقم(02): نتائج الاستبيان

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الإفصاحالمحاسبي	,116	40	,188	,963	40	,215
حوكمةالشركات	,194	40	,091	,944	40	,069
الدرجةالكليةللإستبيان	,083	40	,200*	,972	40	,422
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

2-ثبات الاستبيان

- الإفصاح المحاسبي:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,714	7

- حوكمة الشركات:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,736	10

- الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,809	17

3-الخصائص الديمغرافية

توزيعأفرادعينةالدراسةحسبمتغيرالجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	33	82,5	82,5	82,5
	أنثى	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

توزيعأفرادعينةالدراسةحسبمتغيرالعمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 أقلمن	4	10,0	10,0	10,0
	سنة 40 إلى 30 من	11	27,5	27,5	37,5
	سنة 40 أكثرمن	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

توزيعأفرادعينةالدراسةحسبمتغيرسنواتالخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 أقلمن	4	10,0	10,0	10,0
	سنوات 10 إلى 05 من	5	12,5	12,5	22,5
	سنة 15 إلى 11 من	26	65,0	65,0	87,5
	سنةفمافوق 16	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الإفصاح المحاسبي:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
X1	40	4,1250	,93883	0	,0	2	0
X2	40	3,8000	,99228	0	,0	2	0
X3	40	4,0750	1,02250	0	,0	5	0
X4	40	3,7000	,71228	0	,0	1	0
X5	40	3,7500	,54302	0	,0	0	0
X6	40	3,1500	,83359	0	,0	0	0
X7	40	3,9250	,82858	0	,0	.	.
المستقل_المتغير	40	3,7893	,32187	0	,0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

5- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير حوكمة الشركات

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
y1	40	4,1250	,68641	0	,0	0	0
y2	40	4,2500	,66986	0	,0	0	0
y3	40	3,5250	,93336	0	,0	0	0
y4	40	4,3250	,94428	0	,0	3	0
y5	40	3,7000	,96609	0	,0	0	0
y6	40	3,7500	,83972	0	,0	0	0
y7	40	3,5750	,95776	0	,0	0	0
y8	40	3,9000	,77790	0	,0	0	0
y9	40	3,8500	,83359	0	,0	0	0
y10	40	3,8000	,85335	0	,0	0	0
التابع_المتغير	40	3,8800	,29803	0	,0	0	1
a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).							

6- تحليل الانحدار :

Regression

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الإفصاحالمحاسبي[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: حوكمةالشركات			
b. All requested variables entered.			

7-اختبار التجانس:

✓ الإفصاح المحاسبي

Levene's Test of Equality of Error Variances[a]			
Dependent Variable: الإفصاحالمحاسبي			
F	df1	df2	Sig.
,622	11	28	,795
Tests the null hypothesis that the error variance of the dependent variable is equal across groups.			

a. Design: Intercept + الجنس + العمر + الخبرة_سنوات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,593[a]	,352	,335	,23543

a. Predictors: (Constant), الإفصاحالمحاسبي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,145	1	1,145	20,649	,000[b]
	Residual	2,106	38	,055		
	Total	3,251	39			

a. Dependent Variable: حوكمةالشركات

b. Predictors: (Constant), الإفصاحالمحاسبي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,657	,480		3,452	,001
	الإفصاحالمحاسبي	,582	,128	,593	4,544	,000

a. Dependent Variable: حوكمةالشركات

حوكمة الشركات

Levene's Test of Equality of Error Variances[a]

Dependent Variable: حوكمةالشركات

F	df1	df2	Sig.
1,919	11	28	,080

Tests the null hypothesis that the error variance of the dependent variable is equal across groups.

a. Design: Intercept + الجنس + العمر + الخبرة_سنوات

8- جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير الإفصاح المحاسبي

Tests of Between-Subjects Effects					
Dependent Variable: الإفصاحالمحاسبي					
Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	,686[a]	6	,114	1,399	,245
Intercept	166,438	1	166,438	2036,299	,000
الجنس	,072	1	,072	,879	,355
العمر	,222	2	,111	1,355	,272
الخبرة_سنوات	,315	3	,105	1,286	,295
Error	2,697	33	,082		
Total	562,673	40			
Corrected Total	3,383	39			
a. R Squared = ,203 (Adjusted R Squared = ,058)					

9- جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير حوكمة الشركات

Tests of Between-Subjects Effects					
Dependent Variable: حوكمةالشركات					
Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	1,258[a]	6	,210	3,473	,009
Intercept	170,782	1	170,782	2828,634	,000
الجنس	,352	1	,352	5,836	,094
العمر	,527	2	,264	4,365	,121
الخبرة_سنوات	,661	3	,220	3,647	,068
Error	1,992	33	,060		
Total	590,696	40			
Corrected Total	3,251	39			
a. R Squared = ,387 (Adjusted R Squared = ,276)					